الأمم المتحدة

A/C.1/71/PV.2

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الواحد والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٢**

الاثنين، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كاريل فان أوستروم . . . . . (هولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

بيانات استهلالية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالجميع هذا الصباح في هذا الاجتماع الموضوعي الأول. ويمكنني أن أتصور بسهولة أن جميع أعضاء اللجنة يتوقعون شيئا جديدا سيناقض التشاؤم الذي تسلل ببطء لكن بثبات، إلى نفوسنا عندما نفكر في المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، أو أنهم سيراهنون على ذلك. وببساطة، سأبذل قصارى جهدي لأشاطركم شيئا إيجابيا في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر عندما نختتم أعمالنا.

في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، عقدت الجمعية العامة دورتها الأولى في لندن. وفي قرارها الأول (القرار ١/د١) أنشأت الجمعية العامة لجنة الطاقة الذرية مكلفة إياها بتقديم مقترحات محددة لمراقبة الطاقة النووية وإزالة الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل. وقد كان ذلك حدثا تاريخيا حقا. وقد مثل أيضا إجراءات عاجلة ومتضافرة من جانب منظمة دولية جديدة بعد مرور خمسة أشهر على أهوال القنبلة الذرية التي شهدها العالم، وهي السلاح الذي لم يكن أحد يتوقع آثاره الرهيبة عندما تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة.

نحن نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لذلك القرار الأول للجمعية العامة. غير أن هذا القرار الأول للجمعية العامة ينبغي أن يلهمنا، وأن يشكل تحديا لنا جميعا، نحن المشاركين في رحلة البحث عن الذات في هذه الأوقات من الركود في مجال نزع السلاح. ويمثل هذا القرار الأول أفضل إجراءات التعاون الدولي في مواجهة تحدٍ جديدٍ يهدد السلام والأمن الدوليين. وهو يجسد تماما رؤية الآباء المؤسسين للأمم المتحدة. بيد أنه أيضا أول قرار في القائمة الطويلة من القرارات التي لا تزال تنتظر التنفيذ الكامل. وبعد سبعين عاما، لا يزال هناك أكثر من ١٥ ٠٠٠ سلاح نووي اليوم. وأكثر من نصف سكان العالم ما زالوا يعيشون في بلدان إما تمتلك هذه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1630575 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

الأسلحة أو هي أعضاء في تحالفات نووية. وهذا الواقع هو للأسف من الجوانب الدائمة لإرث الجمعية العامة.

وفي ميدان الأسلحة التقليدية، فقد سقطت رؤية الآباء المؤسسين للأمم المتحدة أيضا في غياهب النسيان. كم منا هنا في الأمم المتحدة يتذكر أن المادة ٢٦ تعهد إلى مجلس الأمن بوضع خطط لإنشاء منهاج لتنظيم التسليح، بهدف التقليل من تحويل الموارد الاقتصادية والبشرية العالمية نحو التسليح. وقد تلاشت الجهود المبكرة للجنة الأسلحة التقليدية وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في ظل الحرب الباردة.

ومع ذلك، يمكن أن يقول البعض إننا حققنا الكثير في مجال نزع السلاح. لقد قطعنا شوطا طويلا نحو تحقيق الهدف المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وشهدنا تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية منذ نهاية الحرب الباردة. وقد أنشأنا مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنتاركتيكا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا، وآسيا الوسطى ومنغوليا، ومن الواضح أننا جميعا نتطلع إلى إنشاء مناطق أخرى في العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط.

لقد حظرنا التجارب النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء، وخطونا خطوات واسعة نحو فرض حظر شامل على التجارب النووية في أي مكان في أي وقت. وتعهدت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالتخلي عن الحصول على الأسلحة النووية، ويقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية واجب التقيد بالتزاماتها بنزع السلاح النووي بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووافقت الدول الأطراف التي مددت المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥، على الخطوات العملية لتحقيق نزع السلاح النووي في عام ٢٠٠٠ عندما كان لبلدي شرف الخدمة كرئيس للمؤتمر الاستعراضي، ووافقوا على خطة مؤلفة من ٦٤ نقطة لتنفيذ جميع الركائز الثلاث للمعاهدة عام ٢٠١٠.

ويصف النُهُج الرئيسية التي اعتمدت لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك، في جملة أمور، السعي إلى وضع صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، يفضي إلى إزالتها تماما؛ ووضع اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، تحدد أشكال الحظر والواجبات العامة والترتيبات العملية لنزع السلاح النووي خلال مدة زمنية محددة وبصورة لا رجعة فيها وقابلة للتحقق. والاتفاق الإطاري يشمل إما مجموعة من الصكوك المتداعمة التي تتناول باستمرار مختلف جوانب عملية نزع السلاح النووي، وهو نهج مختلط، أو نهج تقدمي يركز على أهمية النظام العالمي القائم، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتخاذ تدابير قانونية وغير قانونية فعّالة وثابتة ومتوازية ومتزامنة.

لقد لاحظ البعض أن العديد من النُّهُج متداخلة جزئيا وليست بالضرورة نُهُجاً يستبعد بعضُها بعضا ويمكن أن تقدم مساهمات مختلفة في نزع السلاح النووي. ومن الأهمية بمكان أن الفريق العامل أكد بأن وضع أي تدابير قانونية فعّالة لنزع السلاح النووي لا يمكن لها إلا أن تهدف إلى تعزيز نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار وتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وينبغي لهذه التدابير أن تكمل المعاهدة وتعززها.

يتناول الفرع جيم تدابير أخرى من شأنها أن تسهم في المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أولا، تدابير الشفافية المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية الحالية، من قبيل تقديم معلومات موحدة على فترات منتظمة عن عدد ونوع ووضع الرؤوس الحربية النووية التي في حوزتها أو داخل أراضيها، وعن التدابير المتخذة للحد من المخاطر، وإلغاء حالة تأهب أو خفض حالة استنفار منظومات الأسلحة

النووية؛ ثانيا، اتخاذ تدابير للحد من الأخطار الناجمة عن وقوع تفجيرات عرضية للأسلحة النووية، أو عن طريق الخطأ، أو غير مأذون بها أو مقصودة، من قبيل اتخاذ تدابير عملية للحد من عدد المنظومات المنشورة وغير المنشورة، بما في ذلك إعلانها تفكيك وسائل إيصال الأسلحة النووية، وتقليص دور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية وكفالة حماية الأسلحة النووية ونظم القيادة والتحكم من التهديدات الإلكترونية؛ وثالثا، اتخاذ تدابير إضافية لزيادة الوعي وفهم تشعّب وترابط العواقب الإنسانية الواسعة النطاق التي قد تنجم عن أي تفجير للأسلحة النووية؛ وتشمل هذه التدابير النهوض بالتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وإدراج معلومات عن القصف بالقنابل الذرية على هيروشيما وناغازاكي، فضلا عن آثار التجارب النووية، بما في ذلك في جنوب المحيط الهادئ وفي أماكن أخرى، ودعم الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي على المستوى الشعبي بشأن عواقب استخدام الأسلحة النووية عبر الحدود الوطنية والأجيال، بما في ذلك بشأن المسائل المترابطة، مثل التنمية المستدامة، والبيئة، وتغير المناخ، وحماية التراث الثقافي، وحقوق الإنسان والعمل الإنساني، وحقوق الطفل، والصحة العامة والمساواة بين الجنسين، مع التركيز بشكل خاص على الآثار الفريدة للأسلحة النووية على صحة النساء والفتيات.

قُدمت أيضا اقتراحات أخرى، تشمل العودة الفورية إلى العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح عن طريق اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن؛ وبذلت جهود التي من شأنها أن تيسّر تحقيق المزيد من عمليات خفض كبيرة في الترسانات النووية، بما في ذلك تقليص حدة العداء والتوتر بين الدول، ولا سيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ وتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية وإنشاء مناطق جديدة، بما في ذلك، على سبيل الأولوية، في الشرق الأوسط، من خلال تنفيذ قرار معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط؛ وقف جميع المساعي الرامية إلى تحسين وتحديث الأسلحة النووية الموجودة التي تؤدي إلى نشوء قدرات عسكرية جديدة أو تمكين بعثات عسكرية جديدة؛

إن الأمثلة التي أعطيتها ما هي إلا مؤشر على مختلف الاقتراحات التي طرحتها مختلف الدول فيما يتعلق بالمسائل الواردة في الفقرة ٣ من القرار ٣٣/٧٠ التي ترد في هذا الفرع.

ويشمل الجزء الخامس الاستنتاجات والتوصيات التي اتفق عليها الفريق العامل. وأوصى الفريق العامل ببذل جهود إضافية لوضع تدابير قانونية عملية وأحكام وقواعد قانونية سيلزم الاتفاق عليها لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه باعتبار ذلك أمرا ممكنا وينبغي السعي إليه. وأكد الفريق العامل مجددا أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزامات المعلنة فيها. وارتأى أيضا أن السعي إلى أي من هذه التدابير والأحكام والقواعد ينبغي أن يكمل ويعزز نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار، بما في ذلك الركائز الثلاث للمعاهدة.

وأوصى الفريق العامل بأن تعقد الجمعية العامة مؤتمرا في عام ٢٠١٧، يكون مفتوحا أمام جميع الدول، بمشاركة ومساهمة المنظمات الدولية والمجتمع المدني، للتفاوض بشأن صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، يفضي إلى تحقيق القضاء التام عليها. وأقر الفريق العامل بأن بعض الدول لم توافق على هذه التوصية، بل أوصت بأن أي عملية للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف يتعين عليها معالجة الشواغل الوطنية والدولية والشواغل الأمنية الجماعية. وأيد الفريق العامل أيضا اتخاذ خطوات عملية، تشتمل على تدابير قانونية وغير قانونية فعّالة متوازية ومتزامنة للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. ومع ذلك

فقد سلّم الفريق العامل بالآراء التي أعرب عنها تأييدا للنهج الأخرى.

أوصى الفريق العامل أيضا بأنه ينبغي للدول أن تنظر، حسب الاقتضاء، في تنفيذ مختلف التدابير المقترحة في التقرير الحالي التي يمكن أن تسهم في المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تلك التي اقترحت في إطار الفقرة ٣ من القرار ٣٣/٧٠.

إن عمل الفريق العامل لم يحدث في فراغ. بل جاء بعد ٤٠ عاما تقريبا من التئام الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، والموافقة على برنامج عمل أدرج مسألة نزع السلاح النووي بوصفها أولوية قصوى. لقد انقضت ٢٠ سنة منذ قامت آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بإجراء مفاوضات متعددة الأطراف حول إبرام صك ملزم قانونا بشأن نزع السلاح النووي. إزاء هذه الخلفية، وكما ورد في التقرير، يحدوني وطيد الأمل في أن تساعد مداولات الفريق العامل المفتوح العضوية على المضي قدما في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، وأن تفضي إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير تايلند ورئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف على بيانه.

تماشيا مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سأقوم الآن بتعليق الجلسة لإعطاء الوفود فرصة لإجراء مناقشة تفاعلية غير رسمية في شكل سؤال وجواب بشأن العرض الذي استمعنا إليه من فورنا.

وشباب العالم أيضا يشاركون بشكل متزايد في خطاب نزع السلاح. فالأجيال الشابة في هيروشيما وناغازاكي تعي إكمال مسيرة آبائهم وأجدادهم، الهيباكوشا، ضحايا التفجيرات الذرية، في نشر رسالة السلام في عالم خال من الأسلحة النووية. وقد أطلق مكتبنا منافسة ”ملصقات من أجل السلام“ إحياءً لذكرى اتخاذ أول قرار للجمعية العامة. وتلقى المكتب ٤٠٠٠ مشاركة من ١٢٣ بلدا، مما ألهب حماسا عالميا في أوساط شباب العالم. واستطعنا استخدام هذه المنافسة في عدة قارات طوال العام كأداة للتثقيف والتوعية في مجال نزع السلاح.

كما يصادف هذا العام مرور ٢٠ سنة على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكانت تلك فرصة لتسليط الأضواء على نزع السلاح النووي، مما أدى مؤخرا إلى اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦)، وهو أول قرار على الإطلاق بشأن المعاهدة. وكان ذلك خطوة هامة. ولكنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون بديلا عن بدء نفاذ المعاهدة، ومرة أخرى أدعو البلدان الثمانية المتبقية في المرفق ٢ إلى عدم انتظار الآخرين، ولكن أن تتصرف أولا.

وللأسف، شهد عام ٢٠١٦ أيضا تعميق الانقسامات بشأن نزع السلاح النووي بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، من جهة، والدول الحائزة للأسلحة النووية والدول المتماثلة التفكير، من جهة أخرى، وكذلك بين الدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها. وأدى ذلك إلى فشل مؤسف آخر لمؤتمر نزع السلاح في اعتماد برنامج عمل. وهناك شعور متزايد بالإحباط إزاء حالة الجمود على المستويات المحدودة الأطراف والمتعددة الأطراف وإزاء ما يبدو من وقف التخفيضات الثنائية الجديدة.

وإذا أردنا بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، يتعين على جميع الدول الاعتراف بأنها لا يمكن أن تواصل العمل كالمعتاد، وينبغي أن تضاعف جهودها للإصغاء إلى الآراء المختلفة بانتباه أكبر. ويتطلب

التوقف عن العمل كالمعتاد أن تظهر جميع الدول قدرا أكبر من المرونة والإبداع، بغية تضييق الخلافات وإيجاد أرضية مشتركة. ونأمل أن تشارك جميع الدول بنشاط، خلال الأسابيع المقبلة في اللجنة الأولى، لإيجاد سبيل للمضي قدما شامل للجميع بغية إحياء نزع السلاح النووي.

لقد شاهدنا جميعا بفزع مواصلة استخدام المواد الكيميائية السمية كأسلحة في الشرق الأوسط. وتوصلت آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن كلا من الدولة وجهات من غير الدول قد استخدمت تلك الأسلحة المروعة في الجمهورية العربية السورية. ولا بد من التقيد مرة أخرى بتحريم استخدام الأسلحة الكيميائية، ويجب إخضاع من استخدموا هذه الأسلحة للمساءلة. وينبغي عدم السماح بأن يصبح استخدام الأسلحة الكيميائية هو الوضع الطبيعي الجديد. ونحن بحاجة إلى تعزيز الجهود المبذولة لمنع الجهات الشريرة من غير الدول من حيازة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

ويتيح كل من الاستعراض الشامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة فرصا لاتخاذ هذا الإجراء. ومع ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يسأل: ماذا لو فشل هذا المنع؟ إن احتمال وقوع حادث بيولوجي يبعث على القلق البالغ. والإطلاق المقصود لعامل مسبب للمرض مثل فيروس الإيبولا، بهدف التسبب بأقصى درجات الضرر، سيشكل كابوسا صحيا على نطاق عالمي. والخطر يتزايد، وكذلك تتزايد الفجوة في التأهب. إن عواقب عدم اتخاذ إجراءات الآن تفوق تكاليف التصرف الآن.

وتسعى أهداف التنمية المستدامة، من خلال الهدف ١٦، الغاية ٤، إلى تحقيق تخفيضات كبيرة في تدفقات الأسلحة غير المشروعة. وفي عام ٢٠١٦، أدى الاجتماع السادس للدول الذي يُعقد مرة كل سنتين، بشأن برنامج الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، إلى تعزيز العلاقةَ بين أهداف التنمية المستدامة وبرنامج العمل. كما اتخذ خطوات هامة لإدراج الذخيرة في البرنامج. وتعهد مكتب شؤون نزع السلاح بالعمل مع الدول الأعضاء لصقل مؤشراتها وبناء قدراتها، بما في ذلك من خلال مراكزه الإقليمية.

ويسرني أن أنوه إلى أنه تصادف في هذا العام الذكرى السنوية الثلاثون لإنشاء المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي آسيا والمحيط الهادئ. وفي العقد الماضي وحده، دربت المراكز الإقليمية أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص في مجال تحديد الأسلحة، مما ساعد في تدمير أكثر من ١٧٦ ٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة و ١٣٢ طنا من الذخيرة ووسم أكثر من ١٣ ٠٠٠ قطعة سلاح. وجرى تنظيم أكثر من ٥٠٠ مؤتمر وحلقة دراسية وحلقة عمل. ومن خلال التثقيف في مجال نزع السلاح، تمكنت هذه المراكز من الوصول إلى أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ طفل ومراهق. ومرة أخرى، أكرر أن هذه الإنجازات تحققت في العقد الماضي وحده. لذلك، إذا جمعنا هذه الأرقام، سيكون العمل المنجز خلال السنوات الـ ٣٠ الماضية أكبر بكثير، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالمساهمات السخية التي قدمتها الجهات المانحة كي يتسنى لنا مساعدة البلدان المحتاجة.

ورحبنا أيضا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، أحد أهم صكوكنا المتعلقة بالشفافية. وأحرز فريق الخبراء الحكوميين المعني بالسجل، والذي اجتمع في هذا العام، تقدما كبيرا باعتماد

توصية بأن يتم إدراج الطائرات المسلحة المسيرة من دون طيار في فئاته (انظر A/71/259).

إن التهديدات التي أبرزتها تتفاقم بفعل الثورة التكنولوجية العالمية. وكلما أصبحنا مترابطين ومتشابكين بشكل أكبر، يجب علينا أن نراعي المخاطر وأوجه الضعف الناشئة. فعدد الهجمات الإلكترونية اليومية في ارتفاع، وهناك محاولات متكررة لاختراق الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك محطات الطاقة النووية. وينبغي أن يكفل المجتمع الدولي الاستخدام السلمي للفضاء الإلكتروني. وفي هذا العصر الإلكتروني، يجب على المجتمع الدولي أن يحدد القوانين والقواعد والمبادئ الدولية التي تنظم سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني بروح المسؤولية. وبدأ الاجتماع الخامس لفريق الخبراء الحكوميين بشأن الموضوع مداولاته مؤخرا. وأتطلع إلى تقريره الموضوعي الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في العام المقبل.

وبالمثل، فإن تزايد الاعتماد على الأصول الفضائية يخلق أوجه ضعف جديدة ويزيد من مخاطر أن تترتب على أي نزاع في الفضاء عواقب كارثية. ويجب أن يسعى المجتمع الدولي جاهدا لإيجاد أرضية مشتركة بغية وضع قواعد تكفل الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي لما فيه مصلحة الجميع.

وأود، على سبيل الاستعجال، تناول مسألة سداد الدول الأعضاء في الوقت المناسب لالتزاماتها المالية بموجب المعاهدات التي هي طرف فيها، والاجتماعات التي تشارك فيها كأطراف من غير الدول. فالسداد المتأخر يضر بعمل تلك المعاهدات. والمبادرات الجديدة المتعلقة بالمساءلة المالية التي أقرتها الجمعية العامة ونفذتها الأمانة العامة، مثل نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لضمان الشفافية والمساءلة، لن تمكن الأمانة من دعم أي اجتماع إلا عند تلقي الأموال اللازمة مسبقا وكذلك بعد سداد المتأخرات السابقة بالكامل. وقد حذرنا الدول الأطراف مرارا وتكرارا من تلك المشكلة. وتتلقى كل دولة طرف تذكيرا أو إقرارا باستلام مساهماتها مرة كل سنة.

وقد يكون الاجتماع الخامس عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام هو الضحية الأولى لهذا التطبيق الأكثر صرامة. ولتجنب تأجيله، فإننا بحاجة إلى ما لا يقل عن ٤٠٦ ٥٠٠ دولار في موعد غايته ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

وينبغي ألا نسمح بإلغاء ذلك الاجتماع الهام لمجرد أن هناك ديونا غير مُسددة. فمن شأن ذلك توجيه رسالة خاطئة إلى العالم. ولهذا السبب، قررت أنا والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، السيد مايكل مولر، الانضمام إلى وزير خارجية شيلي هيرالدو مونيوث، البلد المضيف، في توجيه رسالة عاجلة إلى الدول المدينة. وأود أن أشكر الدول التي ردت حتى الآن بشكل إيجابي على ندائنا. ولكننا لم نتمكن بعد من الحصول على المبالغ التي تسمح لنا بالمضي قدما في عقد الاجتماع، الذي لم يعد يفصلنا عن انعقاده سوى شهرين. وأنا متأكد من أن سفير شيلي سيكرر نفس النداء بعد قليل.

وينتظر حدوث نفس المشكلة في ما يتعلق بعدد من المعاهدات الأخرى، بما في ذلك اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وإنني أناشد الدول المدينة في هذا الصدد تسديد مستحقاتها بأسرع ما يمكن. وتلك المستحقات ليست كبيرة. وفي حالة اتفاقية الأسلحة البيولوجية، فبعضها يقل حتى عن ٢٠ دولارا، ليس ٢٠٠ دولار أو ٢٠٠٠ دولار ولكن ٢٠ دولارا فقط.

وعلينا السعي جماعيا إلى التوصل إلى حل في الأجل الطويل. وإننا بحاجة إلى استنباط وسائل أكثر فعالية لكفالة

توفير الدعم في مجال خدمة المؤتمرات. وقد حان الوقت لإمعان النظر في العديد من الممارسات والهياكل التي بدأت بوصفها حلولا مؤقتة أو بدا أنها حلول أرخص. وللأسف، لم تعد تلك الحلول الأرخص متاحة لنا. إن التعديلات التي اعتمدتها الجمعية العامة على صعيد المساءلة والشفافية ينبغي أن تسير بالتوازي مع إصلاح كيفية تخطيط وإدارة وتنظيم أعمالنا. ولأغراض الشفافية، طلبت من الأمانة العامة تعميم موجز بالمبالغ المستحقة. وأتطلع إلى العمل مع الأعضاء لإيجاد حلول عملية ومستدامة.

إن ثمة علاقة وثيقة بين السعي إلى إحلال السلام وتحقيق الازدهار والعدالة. وكما قال الأمين العام، فإن السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، الركائز الثلاث للأمم المتحدة، تعزز بعضها بعضا. إنها الأضلع الثلاثة لنفس المثلث. ويتطلب النجاح في طموحاتنا التخلص من العقليات القديمة والاستعداد للتخلي عن طريقة العمل كالمعتاد. وكما قلت، يصادف هذا العام الذكرى السنوية الهامة للعديد من الإنجازات التاريخية في جدول أعمال نزع السلاح، والتي تحققت قبل فترة تتراوح بين ٧٠ عاما و ٢٠ عاما. وقد أمكن تحقيقها بفضل الالتزام الجماعي لجميع الدول بقضية نزع السلاح الكامل والذي لا رجعة فيه. وآمل أن نسترشد بنفس الروح طوال مداولات دورة اللجنة الأولى لهذا العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي على بيانه.

قبل إعطاء الكلمة للإدلاء ببيانات، أود أن أذكر أعضاء الوفود بأنه، على الرغم من أن الممارسة المتبعة تتمثل في تحديد مدة البيانات بعشر دقائق عندما تتكلم الوفود بصفتها الوطنية، و ١٥ دقيقة عندما تتكلم باسم عدة وفود، فأنا أعول على تعاونكم اليوم في الالتزام بألا تتجاوز مدة البيانات ٨ دقائق و ١٣ دقيقة على التوالي خلال هذه الجلسة.

ومن أجل مساعدة المتكلّمين في هذا الصدد، ومع تفهّم الأعضاء لذلك، سنستخدم آلية توقيت ستجعل زر الضوء الأحمر المثبت على ميكروفون المتكلّم يبدأ في الوميض عند بلوغ الحدّ الزمني المسموح به. وحسب الاقتضاء، سأذكّر المتكلمين بضرورة اختتام بياناتهم، وهو أمر يصب في مصلحتنا الجماعية.

وكما ذُكِر خلال الجلسة التنظيمية التي عقدناها يوم الجمعة الماضي، فإنني أشجع الممثلين الذين لديهم بيانات أطول على الإدلاء بصيغة موجزة وتقديم النسخة الكاملة من بياناتهم لنشرها في البوابة الإلكترونية للّجنة الأولى QuickFirst. كما أشجّع المتكلمين على التكلُّم بسرعة معقولة للسماح بترجمة شفوية وافية.

وأُذكّر أيضا الوفود بأنّ القائمة المتجددة للمتكلّمين في المناقشة العامة ستُغلق غداً، الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. ولذلك، نشجع جميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة خلال المناقشة العامة، ولم تسجل أسماءها في القائمة بعد، على القيام بذلك قبل الموعد النهائي.

واسمحوا لي أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أحث الوفود على أن تقدم إلى الأمانة العامة في أقرب وقت ممكن أسماء أعضاء كل منها من أجل الإدراج في القائمة الرسمية للمشاركين، والتي ينبغي أن تصدر قريباً. والموعد النهائي لتقديم تلك المعلومات هو ثمانية أيام، أي، في يوم الثلاثاء الموافق ١١ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. وسيتم إدراج أسماء المشاركين المُقدمة بعد هذا الموعد النهائي في ملحق سيصدر بعد اختتام اللجنة أعمالها.

ونذكّر الوفود أيضا بأن إدارة شؤون الإعلام ستصدر بيانات صحفية تتضمن تغطية يومية لمداولاتنا باللغتين الإنكليزية والفرنسية، ستُنشر على الموقع الشبكي للأمم المتحدة بعد بضع ساعات من نهاية كل جلسة.

البنود ٨٩ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة

السيدة كريسنامورتي (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأود أولا أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وأن أؤكد لكم تعاوننا الكامل.

تؤكد الحركة من جديد مواقفها بشأن مجمل مجموعة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، وذلك على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الحادي عشر لحركة عدم الانحياز الذي عقد في فنزويلا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وسأقرأ الآن نسخة مختصرة من بيان الحركة، والذي جرى نشر نصه الكامل في موقع اللجنة الأولى على شبكة الإنترنت.

وتؤكد الحركة من جديد مواقفها القائمة على المبادئ بشأن نزع السلاح النووي، الذي يظل على رأس أولوياتها، ولا يزال يساورها بالغ القلق إزاء الخطر الذي يتهدد البشرية جراء استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. ولا تزال الحالة في ميدان نزع السلاح النووي تتسم بالجمود. ولم تحرز الدول الحائزة للأسلحة النووية أي تقدُّم فيما يخص القضاء على ترساناتها النووية، ولم يتضاءل دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية.

لقد انتظر المجتمع الدولي لفترة أطول من اللازم من أجل تحقيق الهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وأصبح من الواضح أن النهج الحالي الذي تتبعه الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهو ما يسمى بالنهج التدريجي، لم يحرز تقدما ملموسا ومنهجيا باتجاه القضاء على الأسلحة النووية تماما. وقد حان الوقت لاعتماد نهج جديد وشامل لنزع السلاح النووي.

وتؤكد حركة عدم الانحياز أن قرار الجمعية العامة ٧٠/٣٤، المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“ يوفر خارطة طريق ملموسة لتحقيق هدف نزع السلاح النووي. وهو يدعو، على وجه الخصوص، إلى التعجيل ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل التبكير بإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها.

وتعيد الحركة التأكيد على أن مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، الذي سيُعقد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، كما تقرر في العديد من قرارات الجمعية العامة، سيتيح حقا للجمعية العامة فرصة لاستعراض التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي وتقديم توصيات ملموسة للحفاظ على الزخم الذي أحدثه الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣، وتكثيف الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتقترح حركة عدم الانحياز إنشاء لجنة تحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي في نيويورك.

تشدد حركة بلدان عدم الانحياز على أهمية تعزيز الوعي العام إزاء الخطر الذي تشكّله الأسلحة النووية للبشرية وضرورة إزالتها على نحو تام، بما في ذلك بواسطة الاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتجدد الحركة مرة أخرى دعوتها للدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال الكامل وعلى وجه السرعة لالتزاماتها القانونية وتعهداتها القاطعة بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية دون مزيد من التأخير بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دوليا.

وتؤكد الحركة مجددا الضرورة الملحة لإبرام صك عالمي غير مشروط وغير تمييزي وملزم قانونا لكي يوفر الضمان الفعال لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف، على سبيل الأولوية القصوى ريثما تتحقق الإزالة التامة للأسلحة النووية، التي تظل الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

وتؤكد الحركة أهمية الأخذ بالاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات المتعلقة بالأسلحة النووية وفي سياق تعزيز هدف نزع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، ترحب الحركة بتزايد التركيز على العواقب الإنسانية المترتبة عن استخدام الأسلحة النووية على النحو الذي تمت مناقشته في المؤتمرات الثلاثة المعقودة في أوسلو ونايايريت وفيينا. ونكرر التأكيد في ذلك السياق على ضرورة امتثال جميع الدول للقانون الدولي الساري في جميع الأوقات، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ومثلما أكدت الجمعية العامة على مدى عقود، فإن أي استخدام للأسلحة النووية يشكّل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة علاوة على كونه جريمة ضد الإنسانية. وتكرر الحركة التأكيد أيضا على أن الإزالة التامة للأسلحة النووية والتأكد من عدم إنتاجها مرة أخرى أبدا هما الضمانان المطلقان الوحيدان ضد العواقب الإنسانية الكارثية الناجمة عن استخدامها.

وتؤكد الحركة مجددا مواقفها المبدئية إزاء عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه. ويستمد منع انتشار الأسلحة النووية شرعيته من الهدف الأسمى المتمثل في نزع السلاح النووي. ويقينا أن السعي إلى تحقيق عدم الانتشار وحده مع تجاهل التزامات نزع السلاح النووي لن يتمخض إلا عن نتائج عكسية لا يمكن تحملها. وتأسف دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لفشل المؤتمر الاستعراضي التاسع لمعاهدة عدم الانتشار في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية بالرغم من الجهود التي بذلتها وفود حركة عدم الانحياز في ذلك الصدد. وكان ذلك الفشل بمثابة حافز للعمل بجد لأجل تحقيق نزع السلاح النووي، وهو الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وإذ نشير إلى المعارضة من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا في الدورة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، تعرب دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن خيبة أملها – نتيجة لتلك المعارضة – لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير الجديدة المتعلقة بعملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويساور حركة عدم الانحياز الشعور بالقلق إزاء تقويض فعالية ومصداقية المعاهدة والإخلال بالتوازن الدقيق بين ركائزها الثلاث نتيجة لاستمرار عدم تنفيذ قرار المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، على الرغم من القرارات المتخذة في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار ذات الصلة.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً حقّ البلدان النامية غير القابل للتصرُّف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها بما يشمل الحقّ السيادي في تطوير دورات الوقود النووي للأغراض السلمية بدون تمييز. وفي ذلك الصدد، تنوه الحركة إلى اختتام المفاوضات النووية بين جمهورية إيران الإسلامية الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث بصورة ناجحة أسفرت عن وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الشاملة المشتركة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥. وتؤكد حركة عدم الانحياز أن ذلك الاتفاق قد دل مرة أخرى على أن الحوار والدبلوماسية

هما أنسب الوسائل لحل هذه المسائل على النحو الذي ما فتئت الحركة تدعو إليه دائما.

وتعرب الحركة عن رفضها الشديد ودعوتها إلى الرفع الفوري لأي قيود مفروضة على صادرات المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية إلى البلدان النامية، وفقا لأحكام المعاهدات المتعددة الأطراف ذات الصلة. وتؤكد الحركة مجددا حرمة الأنشطة النووية السلمية، وتؤكد أن أي هجوم أو تهديد بالهجوم، بما في ذلك استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على المرافق النووية السلمية – العاملة أو قيد الإنشاء، يمثل خطرا كبيرا على الإنسان والبيئة ويشكل انتهاكا جسيما لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتسلّم الحركة بأن المسؤولية الرئيسية عن الأمن النووي تقع على عاتق فرادى الدول. ويجب السعي إلى وضع أي معايير أو مبادئ توجيهية أو قواعد متعددة الأطراف في مجال الأمن النووي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وترى الحركةّ أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها معاهدات تالتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا، فضلا عن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا ومركز منغوليا بصفتها دولة خالية من الأسلحة النووية، تمثل خطوات إيجابية في المضي قدما وتدابير هامة نحو تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد العالمي. وتهيب حركة عدم الانحياز بجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التصديق على البروتوكولات ذات الصلة لجميع معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وسحب أي تحفظات أو تصريحات تفسيرية تتنافى مع موضوع المعاهدات والغرض منها، علاوة على احترام مركز هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتؤيد حركة عدم الانحياز بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وكخطوة ذات أولوية لتحقيق تلك الغاية، أكد الأعضاء مجددا ضرورة الإسراع بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وريثما يتم إنشاء تلك المنطقة، تطالب الحركة بأن تتخلى إسرائيل، الدولة الوحيدة في المنطقة التي لمّ تنضم بعد إلى المعاهدة و لم تعلن عن عزمها القيام بذلك، عن أية حيازة للأسلحة النووية، وأن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون شرط مسبق ودون مزيد من التأخير، وأن تُخضع فوراً جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتطالب الحركة أيضا بالحظر الشامل والكامل على نقل جميع المعدات أو المعلومات أو المواد والمرافق أو الموارد أو الأجهزة ذات الصلة بالأسلحة النووية، وكذلك الحظر على تقديم المساعدة لإسرائيل في المجالات العلمية أو التكنولوجية ذات الصلة بالأسلحة النووية. وتكرر بلدان حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الإعراب عن قلقها البالغ إزاء تأخير تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط لمدة تقارب العقدين، وتحث مقدمي مشروع القرار على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه بشكل كامل وفوري.

وتؤكد دول الحركة الأطراف في المعاهدة استياءها الشديد من عدم تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠ المعنية بإنشاء منطقة خالية من تلك الأسلحة ومن سائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وترفض البلدان ذاتها بشدة العوائق المزعومة لعدم تنفيذ خطة مؤتمر عام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط أو قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط . ويتعارض ذلك مع نص وروح القرار المتخذ في عام ١٩٩٥، الذي يشكل الأسس المرجعية لإنشاء تلك المنطقة. ويشكل انتهاكا أيضا للاتفاق الجماعي الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وتشدد الحركة أيضا على أهمية انضمام جميع الدول إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي يجب أن تسهم في جملة أمور، في عملية نزع السلاح النووي. وفي ذلك السياق، ترحب الحركة بتصديق أنغولا وميانمار وسوازيلند على المعاهدة مؤخرا.

وتنوه بلدان الحركة الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، مع الشعور بالارتياح، بالتنفيذ الفعال للمعاهدة بوصفها المعاهدة الوحيدة الشاملة المتعددة الأطراف لحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، وتوفر نظاما للتحقق، فضلا عن الدعوة إلى استخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية.

وترى دول الحركة الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، أن الاتفاقية تمثّل عنصرا هاما في الهيكل القانوني الدولي المتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وتدعو إلى استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف الرامية إلى إبرام بروتوكول ملزم قانونا وغير تمييزي يشمل جميع مواد الاتفاقية على نحو متوازن وشامل بغرض تعزيز الاتفاقية على نحو مستدام، بما في بواسطة تدابير التحقق.

وفي سياق القرارات ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٧٣ (٢٠٠٦) و ١٨١٠ (٢٠٠٨) و ١٩٧٧ (٢٠١١) التي اتخذها مجلس الأمن في المجالات التي تشملها المعاهدات المتعددة الأطراف بشأن أسلحة الدمار الشامل، تؤكد الحركة ضرورة كفالة ألا يقوض أي إجراء يتخذه مجلس الأمن ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات المتعددة الأطراف القائمة بشأن أسلحة الدمار الشامل والمنظمات الدولية المنشأة في هذا الصدد، وكذلك مهام وسلطات ودور الجمعية العامة. وتظل تؤكد على الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها بغرض الدفاع عن النفس وتلبية احتياجاتها الأمنية.

ولا يزال يساور الحركة قلق بالغ إزاء طائفة واسعة من الآثار الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بشكل غير مشروع. وتدعو جميع الدول، ولا سيما كبرى الدول المنتجة، إلى كفالة اقتصار إمدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الحكومات أو الكيانات المأذون لها بذلك من قبل تلك الحكومات. وتؤكد الحركة كذلك على الحاجة إلى التنفيذ المتوازن والكامل والفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وللصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. وتشدد الحركة، في هذا الصدد، على الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على أهمية خفض البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة للنفقات العسكرية، وفقا لمبدأ تحقيق الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح، وتحث تلك البلدان على تخصيص هذه الموارد لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية، ولا سيما مكافحة الفقر. وتظل الحركة تشعر بالقلق إزاء التطورات المتصلة بمنظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وخطر تسليح وعسكرة الفضاء الخارجي، وتكرر تأكيد دعوتها إلى بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لإبرام صك عالمي وملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو أمر يظل أولوية.

وأُذكر بموقف الحركة المتمثل في أن وضع أي مدونة لقواعد السلوك في مجال أنشطة الفضاء الخارجي ينبغي أن يكون متسقا مع ولايات جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وينبغي أن يتم في شكل مفاوضات متعددة الأطراف شاملة للجميع وشفافة وقائمة على توافق الآراء داخل إطار الأمم المتحدة. وتواصل حركة عدم الانحياز الدعوة إلى اتباع نهج عالمي وشامل وغير تمييزي ومتعدد الأطراف بشأن مسألة القذائف بجميع جوانبها، يتم التفاوض عليه في إطار متعدد الأطراف داخل الأمم المتحدة. وينبغي أن تأخذ أي مبادرة بشأن هذا الموضوع في الاعتبار الشواغل الأمنية لجميع الدول وحقها الأصيل في الاستخدامات السلمية لتكنولوجيات الفضاء.

وتسلط الحركة الضوء على الفرص الاجتماعية والاقتصادية المهمة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، التي توفرها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتشدد على ضرورة منع جميع الممارسات والسياسات التمييزية التي تعوق حصول البلدان النامية على فوائد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتشير بقلق إلى حالات الاستخدام غير المشروع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، بما فيها الشبكات الاجتماعية، على نحو يضرّ بالدول الأعضاء في الحركة وتعرب بأشد العبارات عن رفضها لهذه الانتهاكات. وتشدد الحركة على أهمية كفالة أن ينسجم استعمال هذه التكنولوجيات انسجاماً تاماً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبخاصة مبدأي سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والقواعد المُعترف بها دوليا للتعايش السلمي بين الدول.

وتدعو حركة عدم الانحياز إلى الشفافية والتطبيق الصارم لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل، بما في ذلك، على وجه الخصوص، في تكوين أفرقة الخبراء الحكوميين المنشأة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. وتبرز، في ذلك الصدد، الاهتمام الكبير الذي أعرب عنه العديد من البلدان النامية بالإسهام على نحو مجد في موضوع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي.

سأتوقف عند هذا الحد. والنص الكامل للبيان متاح على البوابة الإلكترونية للجنة الأولى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة إندونيسيا على اختصار بيانها. وأود أن أُذكر الوفود بأن تتكرم بقصر مدة بياناتها على ما لا يزيد عن ١٣ دقيقة بدلا من ١٥ دقيقة عند التكلم باسم مجموعات.

السيد سوان (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. تهنئكم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وتؤكد لكم دعمها وتعاونها الكاملين.

نجتمع مرة أخرى في هذه اللجنة الهامة لتجديد التزامنا بالتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وتحقيقا لتلك الغاية، ستتخذ الرابطة تدابير جماعية لتحقيق نزع السلاح النووي لأننا عازمون على بلوغ هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. لقد انقضى أكثر من ٧٠ عاما منذ أن استخدمت القنبلة الذرية للمرة الأولى، وقد تبين بوضوح أن هذه الأسلحة ليست أخطر الأسلحة الموجودة على الأرض فحسب، ولكنها كذلك الأكثر احتمالا لأن تمحو البشرية من الوجود. وبعد ذلك، أبرمت الأمم المتحدة، في سياق جهودها الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل، معاهدات هامة في مجال نزع السلاح وعقدت اجتماعات عديدة لتخفيف التوتر وتعزيز الثقة بين الدول. ومن المؤسف أن الأسلحة النووية لا تزال موجودة بأعداد كبيرة، ونحن لسنا بعد في وضع يمكننا من الادعاء بأننا نقترب

من تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ومن المثير للقلق بنفس القدر أن نفكر حتى في خطر وقوع سلاح نووي واحد في يد أحد الإرهابيين. وقد شهدنا جميعا خلال السنة المنقضية تزايد عدد الهجمات الإرهابية في العديد من المدن في جميع أنحاء العالم. وتشترك جميع هذه الهجمات الطائشة في غرض مشترك وحيد، وهو التسبب في الموت وزرع الخوف. ولذلك، على الرغم من أننا نتوخى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، يجب علينا أيضا أن نسعى بكل الوسائل إلى كفالة ألا تقع الأسلحة النووية في أيدي الإرهابيين.

وترحب الرابطة بمؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦، الذي عقد في واشنطن العاصمة. كما نحيط علما بالبيان الصادر عن مؤتمر القمة وتشجعنا التعهدات التي قدمتها الأطراف المشاركة بمواصلة جعل الأمن النووي أولوية دائمة.

ونرحب بعقد الاجتماع العام غير الرسمي الرفيع المستوى للجمعية العامة، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له. وقد أكد الاجتماع مجددا أن نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية يمثلان الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

ونعيد تأكيد موقفنا المبدئي بشأن نزع السلاح النووي باعتباره الأولوية القصوى، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، ونشدد على أهمية عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. ونعتقد أن من شأن عقد دورة رابعة أن يتيح لنا فرصة كي نستعرض – من منظور أكثر انسجاما مع الحالة الدولية الراهنة – أهم جوانب عملية نزع السلاح، ونعبئ المجتمع الدولي والرأي العام لصالح إزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وتحديد الأسلحة التقليدية وخفضها.

وترحب الرابطة بالتقرير (A/71/371) الصادر عن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، الذي اجتمع في آب/أغسطس ٢٠١٦ في جنيف. وأود أن أعرب عن تقدير رابطة أمم جنوب شرق آسيا للسفير ثاني تونغباكدي، الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة في جنيف، على ترؤس الفريق العامل المفتوح باب العضوية بنجاح. وقد قدم الفريق العامل توصيات موضوعية، تمثل فرصة غير مسبوقة للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وتود الرابطة، في هذا السياق، أن تردد التوصية الواردة في التقرير بشأن عقد مؤتمر في عام ٢٠١٧، يكون مفتوحا أمام جميع الدول، بمشاركة ومساهمة المنظمات الدولية والمجتمع المدني، للتفاوض على صك ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية، بما يفضي إلى القضاء التام عليها.

وتؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا أيضا التزامها بمبادئ وأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي ما تزال تشكل أساسا لنظام عدم الانتشار. ونتطلع إلى مواصلة العمل على تعزيز معاهدة عدم الانتشار التي سيبدأ التحضير لدورتها الاستعراضية المقبلة في العام المقبل حين نتناول المسائل العالقة بغية المضي قدما في جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق هدف الانعدام الشامل.

وتحيط الرابطة علما بالتعهد الإنساني وتؤيد المناقشات الموضوعية بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية التي تسهم في تحقيق فهم شامل للآثار الكارثية للأسلحة النووية على البشرية والبيئة على حد سواء. وتكشف المناقشات عن جوانب جديدة للمداولات بشأن نزع السلاح النووي عن طريق مراعاة الأمن البشري والجماعي للكل. ونرحب باتخاذ

القرار ٤٨/٧٠من قبل الجمعية العامة في ٧ كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي. ونرحب أيضا بإقرار التعهد الإنساني من قبل ١٢٧ دولة الذي أسهم في إبداء عزم سياسي وشكّل دافعا للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي.

وتؤيد الرابطة بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم، علما بأنها أسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز نظامي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. غير أنه لا ينبغي أن تكون المناطق الخالية من الأسلحة النووية بديلا عن الإزالة التامة والكاملة لتلك الأسلحة. ونود أن نشدد على ضرورة أن توفر الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية غير مشروطة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها لجميع الدول في المناطق المذكورة، فضلا عن الحد من خطر الاستخدام غير المقصود أو العارض لهذه الأسلحة ريثما تتم إزالتها بصورة تامة وكاملة.

وتعمل الرابطة في منطقتنا بجد لضمان أن تظل جنوب شرق آسيا والمناطق المحيطة بها سلمية مستقرة وآمنة. ونؤكد من جديد التزامنا بالحفاظ على جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو المنصوص عليه في المعاهدة المتعلقة بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا وميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ولذلك نشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة، بما في ذلك عن طريق خطة العمل لتعزيز تنفيذ المعاهدة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. ونود أن نكرر التأكيد على أهمية المعاهدة ليس لتعزيز الأمن الإقليمي فحسب، بل أيضا لإسهامها في صون السلم والأمن الدوليين. ونرحب بالذكرى السنوية الخمسين المقبلة لمعاهدة تلاتيلولكو التي مهدت الطريق أمام إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء كثيرة من العالم. وفي هذا الصدد، نعيد تأكيد التزامنا بمواصلة إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية وتكثيف الجهود التي تبذلها الدول الأطراف في المعاهدة والدول الحائزة للأسلحة النووية لحل جميع المسائل المعلقة وفقا لأهداف المعاهدة ومبادئها.

وتشدد الرابطة على أهمية تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة حظر التجارب النووية ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على المعاهدة. وترحب الرابطة بالتصديق على المعاهدة مؤخرا من قبل أنغولا وميانمار وسوازيلند، وتحث دول المرفق ٢ المتبقية على أن تحذو حذوها في أقرب وقت ممكن.

وفي عام ٢٠١٥ اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة بغية تحويل عالمنا. ويؤكد الهدف ٧ أهمية كفالة حصول الجميع على الطاقة المستدامة الحديثة بتكلفة ميسورة وعلى نحو موثوق. ويمكن تحقيق هذا الهدف إذا ما وُجّهت الموارد من الحفاظ على الأسلحة النووية والاستثمار فيها إلى تلبية الاحتياجات البشرية. وعليه، تؤكد الرابطة مجددا الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، ولا سيما لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وسيكتشف كبار المسؤولين في الرابطة السبل اللازمة لإضفاء طابع رسمي على العلاقات بين الرابطة والوكالة الدولية للطاقة الذرية نظرا للدور الذي تؤديه شبكة الهيئات التنظيمية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بالطاقة الذرية بوصفها جهة تنسيق تسعى لتمكيننا من زيادة التعاون مع الوكالة في المسائل المتصلة بالأمان والأمن والضمانات النووية، بما في ذلك في مجال بناء القدرات.

وتعرب الرابطة عن شعورها بالقلق أيضا إزاء التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية. ونود أن نؤكد مجددا أهمية الحفاظ على السلام والاستقرار والأمن في تلك المنطقة، علاوة على تأييدنا لإعلان شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية

بطريقة سلمية. ونحث الطرفين المعنيين على ممارسة ضبط النفس وبذل الجهود المشتركة لصون السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وتهيئة بيئة مواتية لاستئناف المحادثات السداسية في وقت مبكر لإحراز مزيد من التقدم في نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية بطريقة سلمية.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤ أُتخذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بالإجماع استجابة لتزايد خطر حيازة الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل واستخدامها. ونرحب بالمشاورات المفتوحة التي عُقدت في الأمم المتحدة في حزيران/يونيه من هذا العام والتي أتاحت فرصة مواتية لانخراط الدول الأعضاء في مسألة ذات أهمية بالغة. وندعو إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يهدف إلى تعزيز النظام الدولي لمكافحة الانتشار. ونود أن نؤكد في هذا الصدد ضرورة زيادة المساعدة وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتمويل غير المخصص للبلدان النامية، بناء على طلبها ووفقا لاحتياجاتها. وعلى الدول القادرة على ذلك تقديم المساعدة التقنية أو المالية إلى الدول التي تطلب مثل هذه المساعدة. وتتطلع الرابطة إلى إدراج هذه العناصر في تقرير اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) عن الاستعراض الشامل لعام ٢٠١٦.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، تؤيد الرابطة تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بهدف الحد من انتشار الأسلحة الفتاكة التي ما زالت تودي بحياة الكثيرين. ونرحب بالمناقشات المثمرة التي جرت في حزيران/يونيه في الاجتماع السادس الذي تعقده الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل. ونحيط علما بالمؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة المعقود في جنيف في آب/أغسطس.

ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء الارتفاع في تصنيع ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها بطريقة غير مشروعة علاوة على تراكمها المفرط وانتشارها دون رقابة في الكثير من مناطق العالم. ونود أن نشدد على ضرورة بناء القدرات من خلال التعليم وبرامج التوعية العامة على النحو المناسب، وأن نطلب إلى الأمانة أن تستكشف، في حدود الموارد المتاحة، السبل الممكنة لمساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخزوناتها المادية وضمان أمنها. ونتطلع إلى التوصل إلى نتائج إيجابية خلال المؤتمر الاستعراضي الثالث في عام ٢٠١٨.

وترحب الرابطة بالافتتاح الرسمي لمقر مركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام في بنوم بنه في ٢٥ أيار/مايو من هذا العام. وسيكون المركز بمثابة مركز امتياز إقليمي في التصدي للجوانب الإنسانية الناشئة عن الذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات في الدول الأعضاء المعنية في الرابطة، علاوة على تيسير التعاون مع البلدان الأخرى والمؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

وتحيط الرابطة علما بالاجتماع السادس للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية الذي عقد في جنيف في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر لاستعراض التقدم المحرز ومناقشة التحديات التي تواجه تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية.

وتدعو الرابطة جميع أعضاء الجمعية إلى مواصلة تقديم الدعم إلى القرارين السنويين المعنونين ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“ الذي قدمته ماليزيا و ”نزع السلاح“ المقدم من

ميانمار. ويشدد كلا مشروعي القرارين على الأولوية والأهمية اللتين توليهما الدول الأعضاء في الرابطة لنزع السلاح النووي.

وختاما، نود أن نؤكد أن الأمم المتحدة قد أحرزت تقدما كبيرا في العديد من المبادرات المتعددة الأطراف المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك ما يزال التقدم المحرز فيما يتعلق بنزع السلاح في إطار الأمم المتحدة بطيئا إلى حد محبط للأسف. وفي غضون ذلك، أصبحت الجهود المبذولة للحفاظ على السلم والأمن أكثر تعقيدا. وما تزال الحالة الأمنية الدولية الراهنة خطيرة وتثير أسئلة جديدة عن سلامة وجودنا بحد ذاته. ونناشد جميع الدول الأعضاء على اتخاذ المزيد من الخطوات العملية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام والكامل، بما في ذلك إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد بوساه (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفيما توجهون مسار هذه اللجنة، فإن المجموعة الأفريقية على ثقة بأن خبرتكم سوف ترشد المناقشات والمفاوضات والقرارات في هذه الدورة. كما تهنئ المجموعة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، ونؤكد لكم وللمكتب التعاون الكامل ونحن نتداول بشأن مسائل نزع السلاح والأمن. وتشيد المجموعة الأفريقية بسلفكم، سعادة السفير فان أوستيروم، على قيادته وجهوده الجديرة بالثناء.

وتؤيد المجموعة البيان الذي أدلى به في وقت سابق الممثل الدائم لإندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وتود أن تضيف الملاحظات التالية.

لقد شهدت الدورة السبعين للجمعية العامة تجدد الجهود الرامية إلى معالجة طائفة واسعة من مسائل نزع السلاح والأمن الدولي المتعددة الأطراف، بما في ذلك المسائل الواسعة النطاق بشأن أنشطة الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي. واستمر تدهور الأمن الدولي فيما يواجه العالم تحديات هائلة للسلام والأمن. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة على الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي، وتكرر التأكيد على أنه لا يوجد بديل عن النهج المتعدد الأطراف في معالجة مسائل نزع السلاح العالمي بطريقة مستدامة، وفقاً للمبادئ والأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وتكرر المجموعة الأفريقية في هذا السياق دعوتها إلى اتخاذ تدابير فعالة بشأن نزع السلاح النووي، بما في ذلك بدء المفاوضات بشأن صك دولي أو مجموعة من الصكوك لحظر الأسلحة النووية وإزالتها. ولذلك فإن المجموعة ترحب بالتقرير (A/71/371) للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف الذي أنشأته الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٣٣، وتؤيد توصياته بقوة، بما في ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ٢٠١٧ لبدء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى القضاء التام عليها.

وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أحيت الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية وأيدته. وكان الاجتماع بمثابة تذكير آخر بالتهديد الوجودي للبشرية، وتشديد عليه، ما دامت الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل امتلاك الأسلحة الدمار الشامل هذه وإبقاءها. وترحب المجموعة في هذا الصدد بالقرار ٧٠/٣٤ وتشدد كذلك على أهميته بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ولا شك في أن التنفيذ الكامل لهذا القرار يوفر خريطة طريق ملموسة لتحقيق نزع السلاح النووي، ولا سيما في دعوته إلى التعجيل ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

وهذا سيكفل إحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق هدف القضاء على هذه الأسلحة عن طريق حظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وينص على تدميرها.

وبعد أكثر من ٧١ سنة على استخدام القنبلتين الذريتين في هيروشيما وناغازاكي، حان الوقت لكي تكلم العالم بإجماع بشأن كفالة إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشاملً. كما أنها لحظة نرفع فيها أصواتنا ضد بطء وتيرة نزع السلاح النووي بسبب عدم الامتثال للالتزامات والتعهدات القانونية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا السياق، ترحب المجموعة الأفريقية بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، ويهنئ السفير تاني تونغباكدي ممثل تايلند على نجاحه في رئاسة الفريق.

وترى المجموعة الأفريقية أن الأولوية القصوى ما زالت هي نزع السلاح النووي وتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وهو الهدف الشامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتكرر المجموعة أسفها لأن المؤتمر الاستعراضي التاسع لم يتمكن من الاتفاق على الوثيقة الختامية بالرغم من الجهود المتضافرة التي تبذلها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما من أفريقيا. إن التهديد الذي يشكله على البشرية استمرار وجود الأسلحة النووية حقيقي. ولا تزال انتكاسة المؤتمر الاستعراضي في العام الماضي محفورة في أذهاننا، ونأمل أن تكون بمثابة تذكير صارخ بالحاجة إلى تجديد الالتزامات بالأهداف العامة للمعاهدة. وفي هذا السياق، تكرر المجموعة ملاحظتها بشأن بطء وتيرة التقدم المحرز نحو نزع السلاح النووي، بما في ذلك عدم إحراز تقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في أن تفي بالتزامها القاطع بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية، وفقاً لالتزاماتها القانونية وتعهداتها.

وفي هذا الصدد، تصرّ المجموعة الأفريقية على تنفيذ جميع التدابير المتفق عليها والتعهدات التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطار المعاهدة.

وتؤكد المجموعة الأفريقية من جديد المساهمة التي تقدمها المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك نزع السلاح النووي في جميع مناطق العالم. إن معاهدات بيليندابا وتلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك، والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى ومركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية تسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وهي تعزز السلام والأمن العالميين والإقليميين. وتؤكد المجموعة الأفريقية مجدداً التزامها بمعاهدة بليندابا، التي دخلت حيز النفاذ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ومن بين أمور أخرى، تؤكد المعاهدة من جديد على وضع أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية وتوفر درعاً للقارة الأفريقية، بما في ذلك عن طريق منع وضع أجهزة متفجرة نووية في القارة وحظر تجارب هذه الأسلحة في جميع أنحاء إقليمها.

وتكرر المجموعة الأفريقية الإعراب عن بالغ قلقها إزاء حعدم تنفيذ التعهدات والالتزامات المتعلقة بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وتظل المجموعة تشعر بقلق بالغ إزاء عدم القدرة على عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط المتفق عليه، الذي كان ينبغي أن يعقد قبل أربع سنوات مضت، في عام ٢٠١٢. كما تود المجموعة التأكيد على أن قرار عام ١٩٩٥ لا يزال يشكل جزءاً أساسياً لا يتجزأ من الحزمة والأساس الذي مددت معاهدة عدم الانتشار عليه إلى أجل غير مسمى. وتود المجموعة أن تؤكد على أن صحة هذا القرار سوف تستمر إلى أن تتحقق أهدافه.

وتشدد المجموعة الأفريقية على أهمية استمرار احترام الحق غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وهو يؤكد الدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد بتقديم المساعدة التقنية والتعاون وزيادة استخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك مواصلة كفالة التزام الدول بتنفيذ اتفاقات الضمانات.

وتود المجموعة الأفريقية التأكيد على الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات بشأن الأسلحة النووية. وهي بصفة خاصة تعرب عن قلقها الشديد إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية أو تفجيرها سواء عن طريق الصدفة أو عن طريق اتخاذ إجراءات متعمدة. وتشدد المجموعة على أهمية القرار ٤٧/٧٠ وتدعو جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى أن تأخذ في الاعتبار العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام هذه الأسلحة على الصحة البشرية والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية، من بين أمور أخرى، واتخاذ التدابير اللازمة الرامية إلى تفكيك هذه الأسلحة والتخلي عنها. وفي هذا السياق، تدعم المجموعة بقوة الدعوة إلى حظر الأسلحة النووية، وهي أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لا يحظرها صك قانوني دولي.

إن استمرار وجود الأسلحة النووية وحيازتها لا يضمنان تحقيق الأمن، بل ينتقصان من ذلك. ويجب أن يكون عالمنا، بما في ذلك الفضاء الخارجي، خاليا من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، يشدد الفريق على ضرورة أن توقف الدول الحائزة للأسلحة النووية مواصلتها لتحديث أسلحتها النووية والمرافق المرتبطة بها وتحسينها وتجديدها أو إطالة مدة استخدامها.

وتشدد مجموعة البلدان الأفريقية أيضا على أهمية تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واضعة في اعتبارها المسؤوليات الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد. ويمكن لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الإسهام في وقف المزيد من التطوير أو انتشار الأسلحة النووية، مما يسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وترحب المجموعة بعقد الاجتماع الوزاري الثامن للمعاهدة، في نيويورك في ٢١ أيلول/سبتمبر. وتتشاطر المجموعة التزام المجتمع الدولي بتعزيز المعاهدة التي يمكن أن تكون بمثابة عتبة لتعزيز عملية نزع السلاح النووي، ويشجع البلدان المتبقية المدرجة في المرفق ٢، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على التوقيع والتصديق على المعاهدة من أجل تيسير بدء نفاذها في وقت مبكر.

وتؤكد المجموعة الأفريقية من جديد أهمية العمل الموكل إلى مؤتمر نزع السلاح. وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء حالة الجمود لسنوات عديدة، التي منعت المؤتمر من الاضطلاع بولايته، باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. وتدعو المجموعة المؤتمر إلى استئناف عمله الموضوعي، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول بدون مزيد من التأخير.

وتأسف المجموعة لعجز هيئة نزع السلاح عن الاتفاق على توصيات منذ عام ١٩٩٩. وتؤكد المجموعة أهمية ليس فقط الحفاظ على الهيئة، بل رؤيتها أيضا تحقق أهدافها التداولية. وتتطلع المجموعة إلى نجاح المداولات بشأن عناصر بنود جدول الأعمال المعروضة على الهيئة خلال هذه الدورة.

وتقر المجموعة الأفريقية بالجهود التي تبذلها الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، منذ دخولها حيز النفاذ، فضلا عن نجاح المؤتمر الثاني للدول الأطراف الذي عقد في جنيف في سويسرا، قبل شهرين. وتحث المجموعة على التنفيذ المناسب للمعاهدة، التي تعد الصك الوحيد الملزم قانونا في مجال

النقل الدولي للأسلحة التقليدية، بطريقة متوازنة وموضوعية تحمي مصالح جميع الدول وليس فقط الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية على الصعيد الدولي. وتعيد المجموعة تأكيد الحق السيادي للدول في حيازة، تصنيع وتصدير واستيراد والاحتفاظ بالأسلحة التقليدية، وأجزائها ومكوناتها لاحتياجاتها في مجال الدفاع والأمن، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وتدرك المجموعة أن عمليات نقل الأسلحة التقليدية غير المنظم تغذي الاتجار غير المشروع بها، وتحث كذلك الموردين الرئيسيين للأسلحة على التصديق على المعاهدة وتعزيز تنفيذها.

وتظل المجموعة الأفريقية قلقه جداً إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونقلها وتصنيعها، وحيازتها وتداولها وتراكمها المفرط، وانتشارها في مناطق عديدة من العالم، ولا سيما في القارة الأفريقية. لقد عانت الدول الأفريقية بشكل كبير وغير متناسب من الآثار الضارة للنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وآثارها المزعزعة للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للقارة. وفي هذا السياق، تظل المجموعة ملتزمة ببرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وبينما ترحب المجموعة بالاختتام الناجح، والوثيقة الختامية للاجتماع السادس لفترة السنتين للدول بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في حزيران/يونيه، فإنها تتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الثالث في عام ٢٠١٨، باعتباره حدثا هاما، وتحث جميع الدول على مواصلة الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالإبلاغ ونقل التكنولوجيا وضمان التعاون والمساعدة الدوليين، على النحو المنصوص عليه في برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وتحل هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لتأسيس مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الذي يوجد مقره في لومي. وعلى الرغم من مختلف التحديات، بما في ذلك الأموال الضئيلة والموارد المحدودة، واصل المركز تقديم المساعدة التقنية إلى الدول في المنطقة الأفريقية. وفي عام ٢٠١٥، نجح المركز في تقديم المساعدة بخصوص طائفة واسعة من الأنشطة، لأكثر من ألف من ممثلي الحكومات والمنظمات الإقليمية وأكثر من ألفي شخص من أفراد المجتمع المدني. والمركز بحاجة إلى مساعدتنا من أجل الاضطلاع بولايته. وتثني المجموعة على الجهود التي يبذلها المركز، تحت رئاسة الإدارة، وتغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى المزيد من المساعدة لتعزيز الشراكة وزيادة جهودها وضمان أن يواصل المركز تنفيذ ولايته.

وأخيرا، تود المجموعة الأفريقية التأكيد على الأهمية الحاسمة للإرادة السياسية والالتزام بالشفافية، بما في ذلك تطبيق مبادئ التحقق واللارجعة، في معالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدوليين. وتعتقد المجموعة بأن مداولاتنا في الأيام المقبلة ينبغي أن تسترشد بالحاجة إلى المضي قدما بعمل اللجنة الأولى، وتعزيز قضية السلام.

إن المجموعة الأفريقية ستقدم مشروعي قرارين خلال جلساتنا، نسعى إلى حشد تأييد جميع الوفود لهما. وهما يتعلقان بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا.

السيد الخياري (تونس): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم باسم مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بخالص التهنئة بمناسبة انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، فقد أسعدنا تولي دولة عربية شقيقة هذا المنصب الرفيع في سياق نزع السلاح

والأمن على الصعيد الدولي. وإننا على ثقة تامة أنكم بما لكم من قدرات وخبرات متميزة، ستسهمون في إنجاح أعمالنا ولا يفوتني كذلك في هذا الصدد الإعراب عن تهانينا لبقية أعضاء المكتب، ومما لا شك فيه أنكم ستجدون كل الدعم والمساندة من المجموعة العربية خلال أعمال اللجنة، كما أود في مستهل بياني هذا الإعراب عن مساندة المجموعة العربية لما تضمنه بيان مجموعة دول عدم الانحياز.

وتعيد المجموعة التأكيد على موافقها القائمة على المبادئ، المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، وتشدد المجموعة على أن ترسيخ السلام والأمن والاستقرار في العالم، لا يمكن تحقيقه مع وجود الأسلحة النووية، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، التي تهدد السلم والأمن الدوليين، مما يحتم تخليص البشرية من تلك الأسلحة وتسخير الإمكانات المادية والبشرية الهائلة المخصصة لها من أجل تحقيق التنمية، وتؤكد المجموعة بأن الحلول المتفق عليها في الإطار المتعدد الأطراف وفقا لميثاق الأمم المتحدة، توفر الأسلوب الوحيد المستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، وتدعو المجموعة جميع الدول الأعضاء إلى تجديد وتنفيذ التزاماتها الفردية والجماعية بالتعاون المتعدد الأطراف وتؤكد إيمانها بدور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، كما تعيد المجموعة التأكيد على محورية مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى للجمعية العامة، كأطر متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح طبقا للولاية التي حددتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح التي عقدت عام ١٩٧٨، وهي نفس الدورة التي أكدت الأولوية القصوى لنزع السلاح النووي عالميا، وفي هذا الصدد، نتطلع إلى نجاح أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية تحضيرا للدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

وترحب المجموعة بتخليد يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر كيوم عالمي للقضاء التام على الأسلحة النووية كخطوة ملموسة تهدف للتخلص من الأسلحة النووية نهائيا.

وهو ما تم إعادة تأكيده وترسيخه خلال الاجتماع الرفيع المستوى في هذا الصدد الأسبوع الماضي. ونعيد التأكيد على قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وآخرها القرار ٣٤/٧٠، الذي يدعو بصفة خاصة إلى بدء مفاوضات حول معاهدة شاملة وغير تمييزية لحظر استخدام وحيازة وانتاج وتخزين الأسلحة النووية، مع ضرورة عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى معني بنزع السلاح النووي في موعد أقصاه عام ٢٠١٨، في هذا السياق. كما نرحب بتوصيات فريق العامل المفتوح العضوية هذا العام في جنيف، المنشأ بمقتضى قرار الجمعية العامة ٣٣/٧٠.

وستواصل الدول العربية مساهمتها بإيجابية في هذه الانطلاقة العالمية نحو نزع السلاح النووي، والتي انخرطت فيها بالفعل بمشاركتها الفاعلة في جميع محافل نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف ومن خلال انضمام جميع الدول العربية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما لم تقم به إسرائيل، رغم كل القرارات الدولية في هذا الخصوص.

وتعرب المجموعة عن القلق نتيجة استمرار الإخفاق في تحقيق تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي والفشل المتكرر في الالتزام بتنفيذ المقرر الثاني الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، وكذلك الخطوات الـ ١٣ الصادرة عن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى ما تضمنته خطة العمل المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، حيث تتنصل الدول النووية بكل وضوح من وضع أي أطر

زمنية محددة لتنفيذ تلك الالتزامات الدولية من أجل التخلص التام من الأسلحة النووية. وتعرب المجموعة عن رفض الدول العربية، جمعاء، استمرار الدول النووية في تبني عقائد عسكرية تجيز استخدام السلاح النووي، بل وتسمح باستخدامه ضد دول غير نووية. وفي هذا الإطار تؤكد المجموعة على أن التخلص الكامل والنهائي من الأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة.

وتدعو المجموعة إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تعد الركيزة الأساسية للنظام الدولي المتعدد الأطراف لنزع السلاح النووي، وكذلك إلى تحقيق الأمن الدولي. وتؤكد على احترام التوازن بين أركان المعاهدة الثلاث وأهمية إصلاح الخلل نتيجة تعمد التركيز من جانب البعض على عدم الانتشار على حساب نزع السلاح النووي وتعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. كما تؤكد على أن هذا الحق يجب أن يتسق تماما مع الالتزامات القانونية وفقا للاتفاقات المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن فشل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ وتلكؤ القوى النووية في الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي يضعنا أمام مسؤوليتنا عن مضاعفة الجهود الجماعية بغرض تسريع الخطى نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وتؤكد المجموعة العربية ضرورة إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في كافة أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن، تشدد الدول العربية على ضرورة اتخاذ خطوات فعلية وتدابير فورية، وهو ما يدعو إليه القرار العربي السنوي للجمعية العامة، المعنون ”حظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“، الذي سوف نقوم بطرحه كالمعتاد هذا العام حيث نأمل في استمرار الدعم التقليدي لمشروع القرار من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تجدد المجموعة الإعراب عن إدانتها للتهديد المستمر للسلم والأمن الدوليين، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، على المستوى الأمني والبيئي، جراء مواصلة إسرائيل في حيازة ترسانتها النووية ورفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير حائز للسلاح النووي، وباعتبارها الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى المعاهدة ولا تزال ترفض إخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يشكل انتهاكا جسيما في تحد صارخ للقرارات الدولية ذات الصلة.

وتؤكد المجموعة على أن قضية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تعد بمثابة ركن لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يكتسي نفس أهمية الركائز الثلاث للمعاهدة. ومنذ عام ١٩٩٥ وحتى هذه اللحظة، لم نلحظ أي تقدم ملموس في هذا الجانب، علما بأن ذلك القرار كان جزءا أصيلا من الصفقة التي على أساسها تم تمرير التمديد اللانهائي للمعاهدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، بل على العكس، شهدنا تأجيلا ومماطلة وإخلالا بعملية الاستعراض وبالالتزامات المتفق عليها. وهو ما دفع جامعة الدول العربية إلى المضي قدما في إجراء مراجعة شاملة للمسائل ذات الصلة، وبخاصة تطوير استراتيجية عربية حيال إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بل وإنشاء لجنة حكماء في إطار الجامعة مخصصة لذلك الغرض إعمالا لقرار وزراء الخارجية العرب في ١١ آذار/مارس الماضي.

وفي هذا السياق، وأمام عدم تنفيذ القرار التوافقي لمؤتمر عام ٢٠١٠، فإن المجموعة العربية قد سعت خلال المؤتمر الأخير لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ إلى الخروج من حالة الجمود الحالية بطرح جديد تم عرضه خلال المؤتمر. إلا أن هذا المقترح الجماعي الإيجابي

ضمن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، لم يحقق الهدف المرجو. بل جاء قرار الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا مخيبا للآمال بكسر التوافق الدولي وعرقلة خروج المؤتمر بوثيقة ختامية تتضمن الشرق الأوسط، مما يضع علامات استفهام حقيقية حول جدية تلك الدول، خاصة وأن الأولى والثانية من الدول الوديعة للمعاهدة، في بلوغ أهداف المعاهدة وكذا احترام التزاماتها السياسية والأخلاقية في هذا الإطار.

ومن هنا، نؤكد أن مسؤولية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية هي مسؤولية جماعية على الصعيد الدولي. التزمت المجموعة العربية بنصيبها، ويتبقى التزام الأطراف الأخرى بذلك. وإلا ستكون مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على المحك، بما يهدد استقرار منظومة نزع السلاح ومنع الانتشار عموما. بعد مرور أكثر من عشرين عاما، تعيد المجموعة التأكيد على انشغالها العميق وقلقها البالغ بسبب الاستمرار في تأخير تنفيذ الالتزام الدولي الخاص بقرار عام ١٩٩٥، الذي ينص على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مما يمثل انتكاسة بالغة لجهود نزع السلاح النووي، بل ويعرقل جهود منع الانتشار النووي.

وتؤكد المجموعة على أهمية إبداء الإرادة السياسية والمرونة اللازمة من أجل اعتماد برنامج عمل وكسر الجمود الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح، في جنيف، منذ سنوات عديدة، وبالتالي تمكين المؤتمر من أداء دوره بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح في إطار الأمم المتحدة. وعليه نؤكد ضرورة الحفاظ على الدور الرئيسي لمؤتمر نزع السلاح. إن الموضوعات الأربعة المطروحة على جدول أعمال المؤتمر جميعها مترابطة وهي جزء من جدول الأعمال المتكامل لنزع السلاح النووي.

وتؤمن المجموعة إيمانا راسخا بأهمية أن يظل استخدام الفضاء الخارجي محصورا في الأغراض السلمية فقط لا غير. حيث قامت الاتفاقات القانونية الدولية ذات الصلة والتي تسعى لتحقيق هدف منع تسليح الفضاء الخارجي بدور إيجابي من أجل تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة فيه.

أما على صعيد الأسلحة التقليدية، تؤكد المجموعة على الأهمية البالغة لتفعيل برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانب ومكافحته والقضاء عليه، وذلك من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على مكافحة تلك الظاهرة الخطيرة المترتبة عليها التهديدات المختلفة في ظل وصول تلك الأسلحة إلى كيانات من غير الدول. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بالوثيقة الختامية لاجتماع الدول السادس الذي يُعقد مرة كل سنتين للنظر في مسألة تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في حزيران/يونيه في نيويورك، كما نتطلع إلى مواصلة التوافق الدولي بشأن هذه الآلية السياسية الأممية الهامة خلال المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المزمع عقده في عام ٢٠١٨.

تؤكد المجموعة أهمية تعزيز التعاون الدولي في الإطار المتعدد الأطراف، لتعزيز الأمن المعلوماتي وتأمين المصالح الوطنية على شبكة المعلومات الدولية، مما يعزز الدول ويحسن قدراتها على مواجهة أي هجمات تخريبية، تستهدف مرافق الدولة أو التأثير على مصالحها عبر شبكة المعلومات الدولية. وهو ما أكدته حصيلة اجتماعات فريق الخبراء الحكومي للأمم المتحدة بشأن الأمن السيبراني في نيويورك هذا العام، والذي سيواصل أعماله خلال العام المقبل في جنيف.

في الختام، فإن مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، طرحت أهم أولوياتها بشأن المواضيع التي ستتم مناقشتها خلال أعمال اللجنة الأولى للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، وهي تدرك أن جدول الأعمال المعروض أمامنا يفرض علينا جميعا مهمة شاقة، لكن لا ينبغي أن يحد ذلك من طموحنا بل يجب أن يدفعنا إلى بذل المزيد من الجهد في اتجاه الالتزام بمبادئ المساواة وعدم الانتقائية، والبعد عن ازدواجية المعايير. إذ أن تلك المبادئ ضرورية لتوليد الإرادة السياسية اللازمة لنجاح أعمال اللجنة. وتؤكد المجموعة أنها ملتزمة بالفعل بتطبيق هذه المبادئ، كما أنها ملتزمة بالعمل معكم ومع الأعضاء الآخرين من أجل تحقيق التقدم فيما يخص جميع المسائل المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي.

السيدة بيكلس (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن ١٤ دولة عضوا في الجماعة الكاريبية بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي. تقدم الجماعة الكاريبية تهنئتها لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. وبالمثل، أود أن أتقدم بالتهنئة لبقية أعضاء المكتب على انتخابهم. وأرجو أن تتأكدوا من دعم الجماعة الكاريبية الكامل لكم وأنتم تشرعون في رئاستكم. كما نعرب عن تقديرنا لسلفكم، السفير كارل يان غوستاف فان أوستيروم، ممثل هولندا، على قيادته خلال فترة ولايته بصفته رئيس اللجنة الأولى خلال الدورة السبعين.

وتؤيد الجماعة الكاريبية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في وقت سابق من الجلسة، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

ووفقا للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٦، فإن عدم الاستقرار العالمي هو الحالة الاعتيادية الجديدة. ومن منظور الجماعة الكاريبية، فإن نطاق وامتداد الإرهاب الدولي اللذين لم يسبق لهما مثيل، وزيادة تأثير الأطراف الفاعلة من غير الدول، والتهديدات الجديدة للانتشار وتصاعد الصراعات والنزاعات بين الدول، يشكل الوضع الاعتيادي الجديد. ويشكل ذلك مصدر قلق لجميع الدول، بما في ذلك الدول الصغيرة، التي تعتمد على سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي من أجل ضمان حقها في الأمن والسيادة والتعايش السلمي. لذلك، تشجع الجماعة بقوة جميع الدول على التصرف بشكل متسق في إطار ميثاق الأمم المتحدة بشأن جميع المسائل المتصلة بتزع السلاح والأمن الدولي.

ويشكل انتشار الوفيات جراء انتشار الأسلحة والذخائر غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال والجرائم الحاسوبية والأبعاد الأخرى للأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، أهم التهديدات لأمن الجماعة الكاريبية. وكدليل على التزامنا أمام شعب منطقتنا دون الإقليمية، قامت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بتجميع جهودها لمكافحة آفة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأنشأت آلية إقليمية معروفة باسم وكالة تنفيذ الجماعة الكاريبية المعنية بالجريمة والأمن. إعتمد رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية في أوائل عام ٢٠١١، إعلان الجماعة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما وضعت الجماعة الكاريبية الآلية المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية ٢٠١٥-٢٠١٩، من أجل بناء القدرات للصمود في مواجهة هذه الأخطار الحالية الواضحة.

إن تلك الأنشطة تقوض تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية، حيث يجب وضع موارد مالية بالغة الأهمية في ميزانياتنا الوطنية جانبا، من أجل التصدي لهذا التهديد. وعلى الرغم من توصلنا لحلول إقليمية لمعالجة هذه المشاكل، فإننا ندرك جميعا الحاجة إلى التعاون على الصعيد المتعدد الأطراف، ولذلك تؤيد دول الجماعة الكاريبية تماما هدف ومقاصد معاهدة تجارة الأسلحة، وتمضي بدأب من أجل التنفيذ الكامل لمعاهدة تجارة الأسلحة

في ولاياتنا القضائية. ونظل ثابتين في اقتناعنا بأنه بوسع معاهدة تجارة الأسلحة الإسهام إلى حد كبير في الحد من معاناة العديد من مواطنينا وعدد لا يحصى من الناس في جميع أنحاء العالم، وخاصة النساء والأطفال، الذين يعيشون يوميا تحت التأثير القاتل والمدمر للاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية. ولهذا السبب، يسرنا كون مجمل الـ ١٤ دولة عضوا في الجماعة الكاريبية هي أيضا أطراف في المعاهدة. ومع تقدم عمر المعاهدة حتى بلغت مؤخرا انعقاد المؤتمر الثاني للدول الأطراف، تود الجماعة الكاريبية أن تؤكد أنه من أجل نجاح المعاهدة، يجب تنفيذها بحسن نية من جانب جميع الدول الأطراف، بما في ذلك المصنعين والمصدرين والمستوردين الرئيسيين للأسلحة التقليدية.

وترى الجماعة الكاريبية أن الاتفاقات القانونية غير الملزمة تساعدنا كثيرا في محاولاتنا لمعالجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة في منطقتنا. ولذلك، نؤكد مجددا الأهمية التي نوليها لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، كأداة هامة لحشد التعاون الدولي للحد من التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ولهذا السبب، شهدت المنطقة المزيد من مشاركة دولها في الاجتماع السادس الذي يعقد كل سنتين والذي اختتم أعماله مؤخرا، للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة.

وشكل ذلك الاجتماع، أول اجتماع يعقد بعد بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة وخلال فترة، إكتسب فيها التصديق والانضمام إلى المعاهدة المزيد من الزخم. وقد رحبت الجماعة الكاريبية تماما بالوثيقة الختامية التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء، وتتضمن عبارات بشأن أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦، الذي يشير إلى أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة، بدون تحقيق السلام والأمن الدوليين. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلها الممثل الدائم لجامايكا، الذي ترأس عملية اجتماع الدول السادس وقادها إلى نتيجة ناجحة. إن الجماعة الكاريبية تتطلع الآن إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٨ لمواصلة تعزيز عملية برنامج عمل الأمم المتحدة.

ولا يفوت الجماعة الكاريبية تسليط الضوء على الدعم المستمر الذي تتلقاه من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد دعمت تلك المنظمة وساعدت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على اتخاذ تدابير لبناء القدرات وبرامج المساعدة التقنية. ونتطلع إلى استمرار التعاون.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، تود الجماعة الكاريبية التذكير بالكلمات التي جاءت على لسان الأمين العام بان كي – مون في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في الاحتفال باليوم الدولي الأول للإزالة الكاملة للأسلحة النووية: ”إن نزع السلاح ليس حلما مثاليا، بل ضرورة ملحة لتلبية الاحتياجات الأمنية الحقيقية للبشرية جمعاء“.

إننا نعتز بأننا جزء من أول منطقة كثيفة السكان في العالم تعلن نفسها منطقة خالية من الأسلحة النووية عملا بمعاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أشار الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، السفير لويس فيليبي دي ماسيدو سواريس، ذات مرة، إلى أن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ساهمت مساهمة لا تقدر بثمن ومبتكرة حقا في السلم والأمن العالميين. فقد تم الإبقاء على منطقة بمساحة ٢٠ مليون كيلومتر مربع، تؤوي حوالي ٦٠٠ مليون نسمة، خالية من الأسلحة النووية.

ويأتي التزامنا بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية تمشيا مع الإعلان الخاص بشأن الالتزام بالمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، الذي اعتمده

رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى القناعة الراسخة بأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية، كما يشكل انتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، تنضم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، إلى جهود المجتمع الدولي الرامية إلى المضي قدما بالتفاوض بشأن صك عالمي ملزم قانونا يحظر امتلاك واستحداث وإنتاج وحيازة واختبار وتكديس ونقل واستخدام والتهديد باستخدام الأسلحة النووية.

وتعتقد الجماعة الكاريبية اعتقادا راسخا بأنه يمكن لحظر عالمي على الأسلحة النووية أن يسهم في تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية وبالتالي فإنها تؤيد توصية الفريق العامل المفتوح باب العضوية إلى الجمعية العامة بأن تبدأ الدول عملية متعددة الأطراف للتفاوض بشأن صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية توطئة لإزالتها الكاملة.

وقد أكد التزام بلدان الجماعة الكاريبية الطويل الأمد بالعمل في بيئة متعددة الأطراف للتصدي للتهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل تصديقنا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة. وما من شك في أن التقدم في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، يرتبط ارتباطا لا ينفصم بقدرتنا على البقاء اقتصاديا.

وقد استفادت بلدان الجماعة الكاريبية من دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز قدراتها من خلال تبادل أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا ومن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تلقي تدريب متخصص في الاستجابة الطارئة لحالات الاستخدام المتعمد أو العارض للعوامل الكيميائية. كما نشيد بجهود المنسق الإقليمي للجماعة الكاريبية من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في جهوده المستمرة لتوعية الجماعة الكاريبية بشأن الاستجابة لطوارئ الانفجارات الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية.

وستعمل ترينيداد وتوباغو، بدعم من الجماعة الكاريبية، مرة أخرى على تقديم قرارها المعنون ”المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة“ خلال الدورة الحالية لهذه اللجنة. وقد تم تحديث صيغة هذا العام لتعكس التطورات الأخيرة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة والمسائل ذات الصلة. ونرحب، مرة أخرى، بدعم اللجنة لمشروع القرار هذا.

وتسنح للجنة الأولى فرصة أخرى للمشاركة في حوار تقدمي ولبدء مفاوضات ذات مغزى بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. إن الجماعة الكاريبية تدرك تماما أن التنمية المستدامة ترتبط ارتباطا لا ينفصم بسلامة وأمن شعوبها. وعلى هذه الخلفية، فإننا نجدد تعهدنا بالعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق أحد المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهو صون السلم والأمن الدوليين، إلى أقصى حد. لنظهر الإرادة السياسية اللازمة لتهيئة بيئة دولية سلمية وآمنة للأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بيليكا (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد علمية الاستقرار والارتباط والمرشح المحتمل للانضمام، البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، العضو في

المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

لأهنئكم أولا، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة جلسات اللجنة الأولى هذا العام وأؤكد لكم دعمنا الكامل.

يظل الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما كاملا بتعددية الأطراف الفعالة والنظام الدولي القائم على القواعد الذي تقع الأمم المتحدة في صميمه. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز عالمية والتنفيذ الكامل لنظام تعددية الأطراف القائم لنزع السلاح وعدم الانتشار، ومعاهدات ونظم تحديد الأسلحة. إن تعزيز المساواة بين الجنسين والوعي الجنساني وتمكين المرأة ومنع العنف الجنسي أولوية أفقية هامة أخرى للاتحاد الأوروبي. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وجميع قرارات مجلس الأمن الأخرى الرامية إلى النهوض ببرنامج المرأة والسلام والأمن.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي العالمي والركيزة الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي، وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة، وعنصراً هاما في مواصلة تطوير استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية. فمن بين الأولويات الرئيسية للاتحاد الأوروبي دعم المعاهدة والحفاظ عليها بوصفها صكا متعدد الأطراف من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار الدولي.

و نشدد على أهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى أن تفعل ذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، بلا تأخير ومن دون شروط. ونعيد تأكيد دعم الاتحاد الأوروبي القوي لركائز المعاهدة الثلاث. وندعو إلى تنفيذ جميع الالتزامات والتعهدات المقطوعة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو المضطلع بها خلال المؤتمرات الاستعراضية السابقة.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأطراف إلى أن تنفذ، من دون إبطاء وعلى نحو متوازن، خطة عمل ٢٠١٠ المصممة لتعزيز ركائز المعاهدة الثلاث. وسيسهم دعم الخطوات الملموسة والمتداعمة بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية الواردة في خطة العمل، في الهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونشدد على أهمية تحقيق نتائج كبيرة خلال الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، ونتطلع إلى إحراز تقدم في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية في عام ٢٠١٧. وسيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الإسهام بنشاط في المناقشات في مختلف محافل نزع السلاح وعدم الانتشار.

تحل هذا العام الذكرى السنوية العشرون لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتكتسي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية كبرى لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، ويظل دخولها حيز النفاذ في صدر أولويات الاتحاد الأوروبي.

وجميع الدول الأعضاء الـ ٢٨ في الاتحاد صدقت على المعاهدة. ونرحب بالاجتماع الوزاري الثامن المعقود في فيينا والاجتماع الوزاري لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل اللذين حشدا دعما سياسيا واسع النطاق للمعاهدة. ونرحب بإعادة التأكيد على أهمية المعاهدة المعرب عنه في القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦) الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا. ونكرر دعوتنا مجدداً إلى جميع الدول التي لم توقع على المعاهدة بعد، وبخاصة المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة، إلى التوقيع والتصديق عليها. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز هذا الهدف من خلال التزاماتنا الدبلوماسية والمالية. علاوة على ذلك، يواصل الاتحاد

الأوروبي دعم تعزيز نظام التحقق لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال تبرعات كبيرة.

وفي انتظار دخول المعاهدة حيز النفاذ، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول، بما في ذلك جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، إلى الالتزام بوقف اختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، والامتناع عن أي إجراء من شأنه أن يؤثر سلباً على قصد المعاهدة وغرضها. نحن ندين بأشد العبارات الممكنة ما أجرته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تجارب نووية وعمليات إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، الأمر الذي يشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين ويفاقم التوترات في شبه الجزيرة الكورية. ونحن نشعر بالجزع إزاء الانتهاكات الخطيرة المستمرة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لالتزاماتها الدولية على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والاستفزازات المستمرة، بما في ذلك التجربتان النوويتان والعمليات المتعددة لإطلاق القذائف التسيارية.

ونتيجة لذلك، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء استمروا في تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشكل صارم، معززي ومنفذين التدابير التقييدية للأمم المتحدة مع تدابير الاتحاد الأوروبي التقييدية المستقلة التي تستهدف البرامج النووية وغيرها من برامج أسلحة الدمار الشامل وبرامج القذائف التسيارية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال التام لالتزاماتها الدولية، والتخلي عن أسلحتها النووية وبرامج القذائف التسيارية بشكل كامل، بصورة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها والعودة المبكرة إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن أي عمل يزيد من التوترات الإقليمية، وإلى العودة إلى حوار موثوق ومُجدٍ مع المجتمع الدولي، ولا سيما في إطار المحادثات السداسية.

سيواصل الاتحاد الأوروبي استخدام كل الوسائل المتاحة له للمساعدة في حل الأزمات المتعلقة بالانتشار. ويمثل الاتفاق التاريخي بين حكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث وإيران على خطة العمل الشاملة المشتركة أحد النجاحات النادرة للدبلوماسية في الشرق الأوسط، كما أنه يعزز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي. ولن يحصل المجتمع الدولي على الضمانات اللازمة بشأن الطابع السلمي المحض لبرنامج إيران النووي والإسهام في الأمن الدولي والإقليمي إلا بالتنفيذ الكامل والمستمر للاتفاق.

نحن نرحب بتطبيق إيران المؤقت للبروتوكول الإضافي والتنفيذ التام للبند المعدل ٣,١ من الترتيبات الفرعية لاتفاق الضمانات. ونتطلع إلى التعجيل بالتصديق على البروتوكول الإضافي والتنفيذ المستدام. ونكرر الحاجة إلى تقيد إيران تقيدا دقيقا بجميع التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذ التعاون الكامل وفي الوقت المناسب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو أمر حاسم للوكالة الدولية للطاقة الذرية كي تتوصل إلى استنتاج عام بشأن الطابع السلمي الحصري للبرنامج النووي. علاوة على ذلك، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما في ذلك دعوة إيران إلى عدم القيام بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المصممة كي تكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعمه القوي لتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في منطقة الشرق الأوسط. أما اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين

واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة فهما مثالان هامان على تدابير بناء الثقة والأمن ويمثلان خطوتين ملموستين باتجاه إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

يعرب الاتحاد الأوروبي عن جزعه إزاء الاستخدام المتكرر والمنهجي للأسلحة الكيميائية في سورية، على النحو الذي أكدته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولاحظنا مع الأسف التقرير الصادر عن آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي يؤكد أن القوات المسلحة السورية وتنظيم داعش قد نفذا تلك الهجمات. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على تلك الجرائم، ويجب محاسبة مرتكبي تلك الهجمات. نحن متحدون في الإدانة بأشد العبارات الممكنة لجميع أشكال استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية أو في أي مكان آخر من جانب أي كان وفي أي ظرف من الظروف. يشكل استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاكا للقانون الدولي وجريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية.

ودعم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضا، بتبرعات كبيرة، عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التحقق من تفكيك برنامج الأسلحة الكيميائية السورية المعلن عنها. يدعم الاتحاد الأوروبي بقوة عمل فريق تقييم الإعلانات، ويأسف لأن المنظمة لا تستطيع أن تؤكد أن الإعلان السوري دقيق وشامل. نحث حكومة الجمهورية العربية السورية على التعاون التام مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل حل جميع المسائل المعلقة وإقناع المجتمع الدولي بأن برنامج الأسلحة الكيميائية قد تم تفكيكه تماما وعلى نحو لا رجعة فيه.

يرحب الاتحاد الأوروبي بنجاح إزالة سلائف الأسلحة الكيميائية المتبقية من ليبيا من أجل تدميرها خارج البلد. ويشكل هذا تطورا إيجابيا وهاما للتحقيق الاستقرار في ليبيا. لقد أسهمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في إنجاح العملية الدولية من خلال توفير الموظفين والخبرة الفنية والمعدات والموارد المالية والموارد الأخرى.

ويولي الاتحاد الأوروبي أولوية عليا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وما برحنا نؤيد التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقيات وزيادة تعزيزها من أجل منع ممن أن يجري تطوير العوامل الكيميائية والبيولوجية والتكسينية واستخدامها كأسلحة. وعلى مدى العقد الماضي استفاد العديد من البلدان من المساعدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي لدعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي جهوده الرامية إلى بناء وإدامة الثقة في الامتثال، ومساعدة التنفيذ الوطني، ودعم آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة والعوامل الكيميائية والبيولوجية، وفي تعزيز العالمية.

يقع على عاتق المؤتمر الاستعراضي الثامن المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية مسؤولية ضمان استمرار جدوى الاتفاقية وفعاليتها في عالم سريع التغير حيث التطورات العلمية والتكنولوجية التي لم يسبق لها مثيل. وهدف الاتحاد الأوروبي في المؤتمر الاستعراضي هو المساهمة في استعراض كامل لعمليات الاتفاقية ودعم برنامج العمل الفني الجديد والمؤتمر الاستعراضي التاسع المقرر عقده في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٢١. وفي هذا السياق، ندعم جميع الجهود التي من شأنها أن تؤدي إلى أكثر برنامج عمل أنجع فيما بين الدورات، وتمكّن من تحسين عمل الاتفاقية، بما في ذلك قدرة الدول الأطراف على اتخاذ إجراءات جماعية رسميا بين المؤتمرات الاستعراضية.

لا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء يشعرون بقلق بالغ إزاء خطر استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل تنظيم داعش في العراق وسورية. ونشدد على أهمية مواصلة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى منع الجهات من غير الدول من حيازة واستخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية، أو وسائل إيصالها، أو ما يتصل بها من مواد أو مصادر مشعة.

يشكل تحسين الأمن النووي والإشعاعي أولوية رئيسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ونؤيد الدور المحوري للوكالة في هذا المجال، ونواصل تقديم دعم كبير للمشاريع المساعدة في بلدان ثالثة. ونشدد على أهمية انضمام البلدان إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والاعتراف بالأعمال المضطلع بها تحت رعاية المبادرات الأخرى لمكافحة الإرهاب النووي. ونرحب بالمؤتمر الدولي للأمن النووي الذي سيعقد بفيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ونشجع جميع الدول الأعضاء في الوكالة على المشاركة على المستوى الوزاري.

ومنذ البداية، ما برح الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من أقوى المؤيدين لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، داعين إلى التنفيذ العملي والفعال والقوي بهدف تعزيز الجهود العالمية المبذولة في هذا الصدد. وقدمت جميع الدول الأعضاء الـ ٢٨ في الاتحاد الأوروبي تقريرا واحدا على الأقل بشأن تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وقد وضع عدد منها خطط عمل وطنية يجري تحديثها دوريا. ونحن على استعداد لتقديم المزيد من المساعدة إلى بلدان ثالثة لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها.

وفي حزيران/يونيه قدم الاتحاد الأوروبي تقريرا بعنوان ”دعم الاتحاد الأوروبي للتنفيذ الكامل والعالمي لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠“. ونتيجة للاستعراض الشامل، فإننا نتوقع من مجلس الأمن تأكيد دعمه القوي للتنفيذ الكامل للقرار من خلال قرار آخر.

إن المؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، الذي سينعقد في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، سيوفر فرصة جديدة لاتخاذ قرارات هامة للدورة الاستعراضية المقبلة، ومواصلة المناقشات بشأن مسائل مثل الأجهزة المتفجرة المرتجلة، ونظم الأسلحة المستقلة الفتاكة والألغام غير الألغام المضادة للأفراد. ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد الإعلان السياسي بشأن الأجهزة المتفجرة المرتجلة في إطار البروتوكول الثاني المعدل، ويحيط علماً بتوصيات فريق الخبراء غير الرسمي بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل لعام ٢٠١٦.

إن للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التزاماً طويل الأمد بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها. فهي منتدى دولي فريد يجمع الخبرة الدبلوماسية والقانونية والعسكرية. وهي توفر وسيلة مرنة للاستجابة للتطورات الجديدة في مجال التكنولوجيات والأسلحة وفي المقام الأول دعم تنفيذ جزء أساسي من القانون الدولي الإنساني، مما يسهم في الوقاية والحد من معاناة المدنيين والمقاتلين على حد سواء.

ولا تزال عالمية الاتفاقية هدفاً هاماً للاتحاد الأوروبي. ولطالما دعم الاتحاد الأوروبي العملية المفضية إلى معاهدة تجارة الأسلحة ودخولها حيز النفاذ في عام ٢٠١٤. إن الدول الـ ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي جميعها أطراف في المعاهدة، والتي تنص على معايير دولية مشتركة قوية وفعالة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، مما يفسح المجال أمام مزيد من المسؤولية والشفافية ويمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتحويل وجهتها.

يؤجج الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة حالياً الجريمة والنزاعات والإرهاب في أجزاء كثيرة من العالم. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ويقدّم المساعدة إلى مختلف البلدان والمناطق لكبح الاتجار غير المشروع والتكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم تنفيذ وتعميم اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وجميع الدول الـ ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أطراف فيها. ونؤيد الهدف الإنساني لاتفاقية الذخائر العنقودية وندعو جميع الأطراف إلى التقيد التام بمبادئ القانون الدولي الإنساني.

ومن الملح الآن أكثر من أي وقت مضى أن يعمل المجتمع الدولي معاً للحفاظ على السلامة والأمن على المدى الطويل واستدامة البيئة الفضائية. إن مدونة لاهاي لقواعد السلوك هي الصك الوحيد المتعدد الأطراف المتسم بالشفافية وبناء الثقة بشأن انتشار تكنولوجيا القذائف التسيارية. ونرحب ترحيباً حاراً بانضمام الهند إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك ونشجّع الآخرين على الاقتداء بها. ونؤيد بقوة ترشيح تسع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي هي على استعداد للانضمام إلى نظام التحكّم في تكنولوجيا القذائف. ويدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مواصلة تطوير قواعد السلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني، وكذلك تعزيز تدابير بناء الثقة والتعاون الدولي وبناء القدرات لتحسين أمن الفضاء الإلكتروني. وسيقدّم الاتحاد الأوروبي مزيداً من التفصيل عن مواقفه في المساهمات المقدمة خلال المناقشة المواضيعية.

وأود أن أبلغكم، سيدي، أن صيغة أطول من بيان الاتحاد الأوروبي سوف توزع إلكترونياً.

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالإنكليزية): ايشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء ائتلاف البرنامج الجديد، وهي أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والمكسيك ونيوزيلندا وبلدي مصر. يود الائتلاف في البداية أن يهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى لهذا العام. ونود أيضاً أن نؤكد لكم التعاون والدعم الكاملين للائتلاف بغية الاختتام الناجح لمداولات هذا العام.

وكما دأبنا على ذلك، سيقدم ائتلاف البرنامج الجديد مشروع قرار إلى اللجنة سيعرض أثناء المناقشة المواضيعية بشأن نزع السلاح النووي.

في تأسيس ائتلاف البرنامج الجديد عام ١٩٩٨، كان وزراء خارجية كل بلد من بلداننا مدفوعاً بالتهديد المستمر للإنسانية الذي يمثله استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. ولا يزال التهديد يوجه جهود الائتلاف المبذولة لتسريع نزع السلاح النووي لتحقيق وإدامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ويرى الائتلاف أن تسريع تنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي وتحقيقه هو الرد المناسب الوحيد على العواقب الإنسانية الكارثية والمخاطر المرتبطة بوجود الأسلحة النووية، التي يتزايد الوعي بها منذ عام ٢٠١٠. وستظل هذه المخاطر والآثار، التي لا تحترم الحدود الوطنية ولها أثر على عموم البشر، ما دامت الأسلحة النووية موجودة. يؤمن ائتلاف البرنامج الجديد إيماناً راسخاً بأن قلقنا البالغ إزاء العواقب الإنسانية الكارثية وخطر تفجير سلاح نووي ينبغي أن تدعم جهودنا نحو نزع السلاح النووي والحاجة الملحة إلى تحقيق وإدامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ويأسف الائتلاف بشدّة من أن التقدّم في نزع السلاح النووي، في حين أن التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية على المجتمع الدولي لم تخف حدته، لا يزال بعيد المنال. ورغم

مناشدات أول قرار للجمعية العامة (القرار ١ (د-١))، فإن الالتزامات القانونية المحددة الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والعدد الذي لا يحصى من الالتزامات والتعهدات الإضافية التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية من خلال عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، فقد كان التنفيذ أقل بكثير من التوقعات.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء البطء غير المقبول في نزع السلاح النووي، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، على الرغم من التعهدات المتتالية من الدول الحائزة للأسلحة النووية منذ عام ١٩٩٥. وفي حين جرت تخفيضات كبيرة منذ سنوات الذروة في الحرب الباردة، فليست التخفيضات الثنائية بديلاً عن تدابير نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف التي تنفذ وفقاً لمبادئ اللارجعة وقابلية التحقق والشفافية. إن قلقنا إزاء بطء وتيرة نزع السلاح يتضاعف بفعل تحديث البرامج الجارية التي تتعارض مع التعهد القاطع الذي قدمته الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء على ترساناتها النووية.

كما يساور الائتلاف أيضاً بالغ القلق من أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من الوفاء بولايته ولم يستطع، لمدة ٢٠ عاماً، الاتفاق على برنامج عمل وتنفيذه. ونعتقد أن المؤتمر ينبغي أن يبدأ دون تأخير في الأعمال الفنية التي تدفع ببرنامج نزع السلاح النووي، لا سيما عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف. كما نؤيد بقوة الجهود المبذولة لتعزيز تمكين المرأة وقيادتها ومشاركتها في مناقشات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ويودّ الائتلاف أن يعرب مجدداً عن خيبة الأمل والقلق العميق من أن القرار ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لم ينفّذ بعد. ولذلك ندعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى العمل نحو التنفيذ الكامل، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتمديد اللانهائي للمعاهدة. ويظل قرار عام ١٩٩٥ سارياً إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. إن الفشل في الاتفاق على وثيقة ختامية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ يمثل فرصة ضائعة للمضي قدماً في تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي القائمة من أجل تنفيذ المادة السادسة. إن دورة استعراض المعاهدة المقبلة التي تبدأ في أيار/مايو ٢٠١٧ هي فرصة للدول الأطراف بإجراء استعراض شامل وتقييم الحالة الراهنة للمعاهدة وتنفيذ الالتزامات والتعهدات السابقة في إطارها، والتحديات التي تواجه التنفيذ الكامل.

وقد حان الوقت لكي يترجم المجتمع الدولي الأقوال إلى أفعال ملموسة تدعمها معايير وجداول زمنية واضحة ومتفق عليها.

ويعتقد الائتلاف أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي ألا تقتصر على تنفيذ التزاماتها وتعهداتها السابقة، بل أن تسعى جاهدة إلى تعزيزها لأن ذلك من شأنه أن يسهم في الدفع قدما بأهداف المعاهدة ومقاصدها.

وبالنظر إلى مرور أكثر من ٤٥ عاما على بدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار، فإن الوضع الراهن بشأن نزع السلاح النووي لم يعد أمراً مقبولا أو مستداما. ويعتقد ائتلاف البرنامج الجديد أن الوقت قد حان للدول لتنفيذ تعهداتها، تمشيا مع التزاماتها بموجب المادة السادسة، إلى جانب التعهد القاطع اللاحق الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة ترساناتها النووية. ولذلك، هناك حاجة ملحة إلى بدء مفاوضات بحسن نية بشأن نزع السلاح النووي.

في الختام، ما لم تجر متابعة خيارات التفاوض على تدابير فعالة، فإن الوتيرة الحالية البطيئة على نحو غير مقبول لنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف ستستمر. وفي ضوء ذلك، يحث ائتلاف البرنامج الجديد جميع الدول الأطراف على اغتنام فرصة جلسات اللجنة الأولى لإحداث تغيير في مجال نزع السلاح النووي.

السيد غوميس كاماتشو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في دورتها الحادية والسبعين. ونؤيد البيان الذي أدلى به سفير مصر باسم ائتلاف البرنامج الجديد.

تنعقد الدورة الحادية والسبعون للجمعية العامة في وقت هام جدا للمنظمة، وذلك إثر اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتزايد الاعتراف بضرورة منع نشوب النزاعات وبآثار النزاعات وزيادة التركيز على فوائد التنمية. ويشكل التفاوض على خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ مثالين على قيمة الدبلوماسية وتعددية الأطراف.

وتتناقض هذه الأمثلة للتقدم مع الحالة السائدة في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. فقد دعا أول قرار للجمعية العامة في عام ١٩٤٦ (القرار ١ (د-١)) إلى نزع السلاح النووي، وبعد ٧٠ سنة لا تزال المهمة غير مُنجزة. ولا تزال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة عاجزة عن إصدار توصيات، ولم يف مؤتمر نزع السلاح بولايته منذ أكثر من ٢٠ عاما. ولم يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد ٢٠ عاما من فتح باب التوقيع عليها، في حين اختتم المؤتمر الاستعراضي التاسع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أعماله دون اعتماد وثيقة ختامية، بسبب عوامل سياسية خارجة عن المعاهدة.

وقبل بضعة أسابيع، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربتها النووية الخامسة، والتي أدانتها المكسيك مجددا بأشد العبارات. وهذه الأنواع من التجارب تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن المتعددة ولأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإننا نحتفل بالذكرى السنوية لصدور فتوى محكمة العدل الدولية قبل ٢٠ عاما، في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ (A/51/218، المرفق)، والتي أشارت إلى أن الخصائص الفريدة للأسلحة النووية تجعلها تتنافى مع القانون الدولي الإنساني. وكما أكدت المحكمة بالإجماع في تلك الفتوى، فإن جميع أطراف معاهدة عدم الانتشار ملزمة بالتفاوض بحسن نية بشأن اتخاذ تدابير فعالة تفضي إلى نزع السلاح النووي على أساس المادة السادسة من المعاهدة. وبالنظر إلى أن المسؤولية عن نزع السلاح النووي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، تكرر المكسيك نداءها إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها وتعهداتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وهي حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح.

ولا يزال هناك ١٥ ٠٠٠ سلاح نووي، مملوكة لبضع دول فقط تؤمن بأنها ضرورية لأمنها. ومع ذلك، هناك إمكانية حقيقية لأن تضر هذه الأسلحة بالبيئة والنظم الإيكولوجية والتنمية والصحة العامة على الصعيد العالمي وبالأمن الغذائي. وهذه شواغل واحتمالات حقيقية، على نحو ما بينته البيانات المقدمة في المؤتمرات الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية والتي عقدت في أوسلو ونايايريت وفيينا في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. ولهذا السبب، ينبغي ألا تُستخدم هذه الأسلحة مرة أخرى أيا كانت الظروف، ولذلك، فإننا نواصل الدعوة إلى القضاء التام عليها.

ولهذه الأسباب، نرحب بعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ويحدونا الأمل في أن تتناول الجمعية العامة جميع التوصيات التي قدمها الفريق

العامل المفتوح العضوية بطريقة بناءة وموضوعية وحازمة. ووفد بلدي يظل مستعدا للاستماع إلى جميع الآراء وكل المقترحات للمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي من خلال مناقشة ودراسة جميع المواقف المعرب عنها في الفريق العامل، وخاصة نود أن نركز هنا على بدء مفاوضات بشأن إبرام صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية. وهذا التعاون من جانب جميع الأعضاء جزء من الالتزامات التي قطعتها الدول الـ ١٢٧ التي أيدت التعهد الإنساني بغية سد الفجوة القائمة في ما يتعلق بالأسلحة النووية ووصم وحظر هذه الأسلحة من أجل القضاء عليها.

والمكسيك تشعر بارتياح كبير لأننا سنحتفل في شباط/فبراير ٢٠١٧ بالذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة أيضا باسم معاهدة تلاتيلولكو. والمنطقة التي أنتمي إليها فخورة جدا بكونها أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مأهولة من العالم. واليوم، هناك ١١٥ بلدا في جميع أنحاء العالم يعيش سكانها في المناطق الخمس الخالية من الأسلحة النووية، ونأمل أن تكون الذكرى السنوية الخمسون لمعاهدة تلاتيلولكو بمثابة إطار لبذل جهود جديدة لحظر وإزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي.

وندعو البلدان التي لم تصدق بعد على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وندعو الأطراف في الاتفاقية إلى مواصلة المساهمة في التدمير الفعلي للأسلحة الكيميائية وفي تشجيع الاستخدام السلمي للمواد الكيميائية. ونشيد بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لما قدمته من دعم إلى ليبيا في تدمير مخلفات المكونات الكيميائية خارج الأراضي الليبية. وننوه بالجهود الكبيرة التي تبذلها آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحديد الجهات التي استخدمت الأسلحة الكيميائية في سورية. إن الآثار الضارة واللاإنسانية لاستخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبولة، وكذلك استخدام الأسلحة العشوائية الأخرى التي لا تزال تسبب الضرر والخراب للسكان الأبرياء.

يتيح لنا المؤتمر الثامن لاستعراض اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة في هذا العام فرصة لمواصلة المضي قدما في تنفيذ الاتفاقية، حتى في غياب آليات التحقق، وذلك في ضوء التقدم العلمي والتقني في العلوم الطبيعية فضلا عن تحديات الأوبئة والتلاعب بالمواد البيولوجية وآثارها على الصحة العامة على الصعيد العالمي. وندعو جميع الأعضاء إلى مواصلة التقيد بالصكوك القانونية الصحيحة من الناحية القانونية وبتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويجب أن نستمر في تعزيز القواعد القائمة، وبذلك سنتمكن من تجنب مخاطر، من بينها استخدام هذه الأسلحة من جانب جهات من غير الدول.

وترحب المكسيك بالتقدم المحرز في تعزيز الإطار المؤسسي والإجرائي لمعاهدة تجارة الأسلحة وبالمثل، رحبنا باجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي اتفق المشاركون فيه على وثيقة ختامية قوية تضمنت العديد من الجوانب الإيجابية، كان من بينها الاعتراف بأن المراقبة الفعالة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وفي القضاء على العنف المسلح وفي تعزيز السلام والأمن الدوليين.

وينبغي للمنظمة أن تقوم بتحليل المشكلة المعقدة المتمثلة في الأسلحة التقليدية باتباع نهج شامل يعالج الصكوك المختلفة والتحديات العديدة، لا سيما الاتجار غير المشروع بهذه

الأسلحة. وستساعد هذه الجهود على تحقيق الهدف ١٦,٤ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك، اقترحت المكسيك أن ينشيء الأمين العام فريقا من الخبراء سيقوم، بعد عامين من بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، بتقديم تقرير يتضمن توصيات بشأن عواقب عمليات نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي.

وبالإضافة إلى ذلك، نأمل أن المؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر سيعالج المعضلات الأخلاقية والتقنية للتكنولوجيات الجديدة للأسلحة التقليدية، بالهدف النهائي المتمثل في الإسهام في التطوير التدريجي للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وسيواصل وفد بلدي تقديم معلومات مفصلة عن موقفه في المناقشات المواضيعية، ولهذا نحث اللجنة الأولى على الاسترشاد في عملها بفكرة الأمين العام عندما قال إنه ليست هناك أي أياد صالحة للأسلحة غير المشروعة.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، متمنيا لكم كل النجاح في العمل هذا العام. ونود أيضا أن نقدم التهنئة إلى أعضاء المكتب والإعراب عن التزامنا الراسخ بالإسهام بفعالية وعلى نحو إيجابي في نتائج مداولاتنا.

في السنوات الأخيرة، كرس بلدي جزءا كبيرا من تدخلاته لكشف والتنديد بوجود نحو ١٥ ٠٠٠ سلاح نووي في العالم اليوم، منها حوالي ٢ ٠٠٠ قطعة في أقصى حالات الاستنفار، أو ال ٢٠ سنة التي انقضت دون أن تدخل حيز النفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبالمثل، فإننا نتحسر على شلل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ووجود برامج بعدة ملايين من الدولارات لتحديث الترسانات النووية لدى بعض القوى النووية.

والقول بأن هذه المشاكل لم تعد هامة أو أنها فقدت طابعها الاستعجالي، أو أنه لم تعد هناك حاجة ملحة لحلها؛ بل على العكس من ذلك، إنها لا زالت تتسم بالقدر ذاته من الأهمية والإلحاح. غير أنني هذا العام، ورغم هذه اللمحة العامة عن نزع السلاح النووي، أود أن أحدد بعض العناصر الإيجابية التي ظهرت في السنوات الأخيرة. وبالتالي، فعندما ننظر إلى المؤتمر الاستعراضي التاسع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أعتقد أنه يمكن أن نسلط الضوء على التقيد الواسع بتعهد النمسا والتزام عدد كبير من البلدان بسد الفجوة القانونية غير المقبولة التي تسمح بعدم فرض حظر صريح على أشد الأسلحة دمارا التي اخترعتها البشرية. وهذا التعهد مرشد قوي في الصورة المعقدة لنزع السلاح.

كما نبرز ونحتفي بافتتاح طريق واعد نحو الهدف المشترك المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وأشير الآن إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية، الذي اختتم أعماله مؤخرا في جنيف وأوصى، بأغلبية ساحقة، ببدء المفاوضات بشأن صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، بهدف إزالتها، بما يكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويحدونا الأمل في أن تمضي هذه العملية قدما وأن يتم فرض الحظر على أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لم تحظر بعد صراحة. فهذه الأسلحة تنتهك القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي.

ونحن ندرك أن حظر الأسلحة النووية من خلال صك ملزم قانونا لن يسفر عن إلغائها بصورة تلقائية. بيد أن هذا الحظر سينشئ قاعدة تصم حيازتها وسترسي الأساس لإجراء

المفاوضات فعلى إزالتها بصورة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وبلدي مقتنع بأن التعايش في عالم خال من الأسلحة النووية أمر ممكن، وأن صون السلم والأمن الدوليين دون اللجوء إلى الردع النووي، علاوة على حتميته الأخلاقية، هو أيضا هدف يمكن تحقيقه ويتسق مع القانون الدولي وحماية حقوق الإنسان.

وتؤكد شيلي مجددا أنها كانت وستظل دائما تؤيد تأييدا قويا وتعزز نزع السلاح العام والكامل، وستدعم على الدوام إجراء مناقشة في ساحة متعددة الأطراف واسعة وشفافة وديمقراطية تمشيا مع سياستها الخارجية المتعلقة بالتقيد بالقانون الدولي، واحترام المعاهدات، وتعزيز المحافل المتعددة الأطراف. وفي هذا السياق، ندعو المجتمع الدولي إلى الانضمام إلى المناقشة. ونعتقد أن جميع الأصوات هامة، ولذلك، أود أن أبرز دور المجتمع المدني الفعال وإسهامه الهام.

وتؤكد شيلي مجددا التزامها بدعم الجهود المتعددة الأطراف لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وحظر استخدام وحيازة جميع أسلحة الدمار الشامل. وندين الاستخدام العسكري للأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف ومن قبل أية جهة. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى التصديق العالمي على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة صوب الهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

وعلاوة على ذلك، فإننا نسترعي الانتباه إلى الخطر المرتبط بالأسلحة البيولوجية. إن التهديد المتمثل اليوم في المعارف البيولوجية ذات الاستخدام المزدوج، وحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة على الصعيد العالمي، والاستخدام المحتمل للعوامل التكسينية من جانب جهات فاعلة من غير الدول، يزيد الحاجة إلى إنشاء آلية للتحقق من اتفاقية حظر استحداث، وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وتعرب شيلي عن كامل استعدادها للعمل ولإحراز التقدم في هذا الاتجاه خلال المؤتمر الاستعراضي المقبل.

ونؤكد من جديد التزامنا بأهداف ومقاصد القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ودعمنا ومساندتها للاستعراض الشامل لهذا الصك. ونؤكد أن شيلي، بالتعاون مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ومكتب شؤون نزع السلاح، ستنظم دورة تدريبية لجهات الاتصال الوطنية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المسؤولة عن تنفيذ هذا القرار. وستعقد هذه الحلقة الدراسية في سانتياغو، شيلي، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وندعو الدول الأعضاء من منطقتنا إلى المشاركة في هذا الحدث من خلال منسقيها.

ونؤيد برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونحث جميع الدول على الاستمرار في تنفيذ برنامج العمل من خلال اعتماد صكوك ملزمة قانونا بشأن الوسم والتعقب والاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ونسلم بأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها آفة آثارها المدمرة لا توصف. فالآثار تتجاوز مجال الأمن الدولي، ولها تأثير مباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان، وتفاقم العنف الجنسي والعنف الجنساني، مما يؤثر على الملايين من الناس. وندعو المجتمع الدولي إلى التعجيل بمعالجة هذه المشكلة.

وفي هذا السياق، نذكر على وجه الخصوص معاهدة تجارة الأسلحة، التي دخلت حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والتي بشأنها عقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في جنيف في آب/أغسطس الماضي. وتلبي المعاهدة رغبة المجتمع الدولي في وضع صك ملزم قانونا يسهم في تحقيق الشفافية في

تجارة الأسلحة التقليدية. وستساعد معاهدة تجارة الأسلحة على منع ومكافحة تحويل تلك الأسلحة إلى التجارة غير المشروعة في شتى أنحاء العالم، كما ستساعد على مكافحة ما ينجم عن ذلك من معاناة إنسانية غير مقبولة تتسبب فيها هذه الأسلحة.

وقد عززت شيلي بنشاط اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في إطار البحث المستمر عن أفضل السبل لحماية السكان وحقوقهم وكرامتهم. وبالنسبة لبلدي، فإن هذه الاتفاقية تمثل أحد أكبر أوجه التآزر بين القانون الإنساني الدولي ونزع السلاح. والرئاسة الشيلية تشجع تعزيز تلك العلاقة الإيجابية من منظور الأمن البشري. وهذا الجهد يجسد رغبتنا السياسية في تحقيق عالم خال من الألغام بحلول ٢٠٢٥.

ولذا فإن بلدي ينضم إلى الدعوة التي وجهها هذا الصباح الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد كيم وون – سو، مطالبا الدول التي لم تف بالتزاماتها المالية تجاه الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، مع مراعاة أن شيلي تبذل جهدا ماليا كبيرا لتغطية حوالي ثلثي التكاليف المرتبطة بعقد هذا المؤتمر.

السيد روز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): باسم الولايات المتحدة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وبلدكم، ألمانيا، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في دورتها الحادية والسبعين. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لكم وأنتم تديرون باقتدار عمل هذه الهيئة الهامة.

لقد تكلم الرئيس ببراغ في عام ٢٠٠٩ عن رؤيته المتمثلة في السعي إلى تحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية – وهو هدف أكده الرئيس مرة أخرى في زيارته التاريخية إلى هيروشيما في وقت سابق من هذا العام. وتحقيقا لتلك الغاية، عملنا باطراد على الحد من دور الأسلحة النووية وعددها بطريقة تحافظ على الاستقرار الاستراتيجي، وتهيئ الظروف والفرص لإحراز المزيد من التقدم.

ولا يحتاج المرء إلى النظر إلى أكثر من الأعداد ليجد أننا قد حققنا نتائج. فقد خفضت الولايات المتحدة مجموع ما لديها من مخزون الرؤوس الحربية النووية النشطة والخاملة بنسبة ٨٥ في المائة مقارنة بما كانت عليه في ذروة الحرب الباردة، أي من ٣١ ٢٥٥ سلاحا نوويا في عام ١٩٦٧ إلى ٤ ٥٧١ في عام ٢٠١٥. والعمل المتعلق بنزع السلاح ماضٍ بثبات، بدون عناوين رئيسية أو جعجعة. ويتعين القيام بالمزيد من العمل، ولكن هذه النتائج التي تحققت حتى الآن أشد وقعا من أي كلام. فلقد أحرزنا تقدما هاما.

ونجاح تنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، لا يزال يفكك الأسلحة النووية الروسية والأمريكية كل يوم. وتعكف الولايات المتحدة وروسيا على بناء الثقة عن طريق نظام التحقق ويتوقع أن يحققا الحدود المركزية للمعاهدة عند دخولها حيز النفاذ في شباط/فبراير ٢٠١٨، مما يجعل القوات النووية الاستراتيجية الأمريكية والروسية في أدنى مستوى لها منذ خمسينات القرن الماضي. وقد أوضح الرئيس استعداده للسعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات تصل إلى الثلث دون المستويات الجديدة في إطار المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية. كما أوضحنا أن التقدم في هذا الاتجاه يتطلب شريكا راغبا وبيئة استراتيجية تفضي إلى مزيد من التخفيضات. وهذه الظروف غير قائمة حاليا.

وفي حين أننا نتفهم ونتشاطر خيبة أمل الآخرين إزاء وتيرة التقدم، فإن الإحباط ليس سببا مقنعا للتخلي عن نهج التخفيضات الذي يعزز عقودا من الخطوات العملية للحد من دور الأسلحة النووية وعددها. وهناك الآن اقتراح بالتخلي

عن هذا المسار الثابت لصالح حظر الأسلحة النووية. وهذا المسار هو استقطاب وتخلٍ عن مبادئ ثابتة لعملية موثوقة لنزع السلاح النووي، مثل التحقق. ولن يؤدي هذا إلى النجاح عندما يجري تناول الأسلحة النووية. ولن يتحقق نزع السلاح النووي إلا باتباع نهج يأخذ في الاعتبار آراء جميع الدول ومصالحها الأمنية. والتوافق في الآراء هو السبيل العملي الوحيد للمضي إلى الأمام. ولهذا السبب، فإن الولايات المتحدة ترفض التقرير النهائي (انظر A/71/371) للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، وتدعو الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

بالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان ملاحظة أنه لا يمكن للمرء فصل نزع السلاح النووي عن البيئة الأمنية الشاملة. وفي الواقع، حدث أهم تقدم في مجال نزع السلاح النووي عندما سمحت الظروف الأمنية القائمة بذلك. فعلى سبيل المثال، كانت نهاية الحرب الباردة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات هي التي سمحت لنا بالتفاوض وإتمام المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى، عام ١٩٨٧، والمعاهدة الأولى بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، في عام ١٩٩١، والمعاهدة الثانية لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، في عام ١٩٩٣. وعلاوة على ذلك، من يقولون بإن غالبية بلدان العالم تؤيد حظر الأسلحة النووية، يتجاهلون البلايين من الناس الذين يقيمون في بلدان تعتمد على الأسلحة النووية كوسيلة ردع أو الذين يحميهم الردع الموسع.

وقد رسم أنصار وضع معاهدة للحظر هذه المسألة باعتبارها خيارا زائفا بين الرأي القائل بأن الأسلحة النووية هي إما مسألة إنسانية أو مسألة أمنية، وهي كلاهما في الواقع. وسعينا إلى نزع السلاح النووي يأخذ ذلك في عين الاعتبار. وقد أوضح الرئيس أوباما في براغ أنه حتى بينما نعمل من أجل السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية، وما دامت هذه الأسلحة موجودة، فإن الولايات المتحدة ستحتفظ بترسانة آمنة وفعالة لردع أي خصم وضمان الدفاع عن حلفائنا. وفي سياق تخفيض ترسانتنا النووية، فإن الأسلحة المتبقية ستواصل القيام بدورها الأساسي المتمثل في ردع استخدام الأسلحة النووية ضدنا أو ضد حلفائنا وشركائنا.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تضطلع بدور حاسم في تحقيق الأمن العالمي، وتوفر الأساس لجهودنا الرامية إلى تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وفي حين ندرك أنه يلزم عمل المزيد، فإننا لا نوافق على فكرة وجود ”ثغرة قانونية“ في جهودنا للوفاء بتلك التعهدات.

وبالإضافة إلى النُهُج التي ثبت نجاحها تجاه نزع السلاح، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بإيجاد نُهُج جديدة تساعدنا على بلوغ أهدافنا. لهذا السبب، نشعر بالاعتزاز لتشاركنا مع الدول الأخرى في العمل عن طريق الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. فالتحقق الفعال هو سمة رئيسية لنجاح أي اتفاق يتعلق بتحديد الأسلحة. ومتطلبات التحقق كانت وسوف تظل أكثر صعوبة بسبب تزايد عدد الأطراف، وتراجع أعداد الأسلحة وحجم الأمور الخاضعة للمساءلة. وقد أحرزت الشراكة، التي دخلت الآن عامها الثاني، تقدما كبيرا بشأن هذه التحديات. وقد شارك فيها أكثر من ٢٥ بلدا حتى الآن، وبذلك نسخر طائفة واسعة من الخبرات التي تعمل من أجل إنشاء أساس فعال للتحقق من نزع السلاح النووي.

كما نعمل جنبا إلى جنب مع سائر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والحائزة للأسلحة النووية من أجل تعزيز المعاهدة وتحقيق تقدم بشأن التزاماتنا التي تنص عليها

المادة السادسة. ومنذ إطلاق عملية الدول الخمس الدائمة العضوية في ٢٠٠٩، اتخذنا خطوات لتعزيز الشفافية المتعددة الأطراف والحوار وبناء الثقة والتفاهم المتبادل من أجل تمهيد الطريق لإحراز التقدم مستقبلا نحو إزالة للأسلحة النووية يمكن التحقق منها. وقبل ثلاثة أسابيع تحديدا اجتمعت الدول الخمس الدائمة العضوية بواشنطن استعدادا للمؤتمر السابع الدول الخمس حيث اتفقنا على الدعوة إلى عقد مناقشة للمذهب والسياسة النوويين هنا بنيويورك، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، والاضطلاع بأنشطة أخرى بشأن مسرد المصطلحات الرئيسية. كما أصدرنا بيانا موازيا من الدول الخمس الدائمة العضوية معربين عن التأييد لبدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، وعملنا مع شركائنا هنا في نيويورك لاعتماد قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦) الذي يدعم المعاهدة ونظام التحقق التابع لها.

وانتقل إلى مسائل الفضاء الخارجي حيث ستواصل الولايات المتحدة استخدام دورة اللجنة الأولى هذا العام لتعزيز أمن الفضاء واستدامته. وتواصل الولايات المتحدة اتخاذ طائفة من تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تشجيع السلوك المسؤول وتعزيز الاستقرار في الفضاء الخارجي. وأحد المجالات الواعدة هو مواصلة تنفيذ التوصيات التي تمخضت عن الدراسة التي أجراها فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠١٣ بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قدمنا آراءنا بشأن تنفيذ توصيات فريق الخبراء الحكوميين إلى مؤتمر نزع السلاح ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

ونحث الحكومات على تقديم آرائها إلى الأمين العام بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي بحلول العام المقبل.

وفي الختام، لن يكون تحقيق السلام والأمن في عالم خالٍ من الأسلحة النووية أمراً سهل المنال. فالتحديات التي نواجهها ذات طابع تقني وسياسي، ولا يمكن فصلها عن البيئة الأمنية الدولية الأوسع نطاقاً. ولئن كان التقدم أبطأ مما نود، فلا يمكننا أن نغفل عن النجاحات الحقيقية التي حققناها والتي سنستمر في تحقيقها.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): حرصاً على الوقت، سأضع الشكليات جانباً وأنتقل فوراً إلى جوهر بياني.

تعرف اللجنة الأولى جيداً أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار هما أهم أولويات السياسة الخارجية لبلدي. ونود أن نشير إلى المناصفة غير العادلة القائمة بين الدول الأعضاء، أي أنه في حين أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تفي بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية تمام الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من تلك المعاهدة. كما ندعو إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار ونلفت الانتباه إلى أن فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ يجب أن يتحول إلى إجراءات إيجابية ويزيد من الإرادة السياسية في الاجتماع المقبل عام ٢٠١٧ لأول لجنة تحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. ولأن المجتمع الدولي لا يسعه أن يتحمّل نكسة أخرى، فإن كازاخستان ستبذل قصارى جهدها للعمل وسيطاً محايداً وصِلةَ وصلٍ.

ومن المعروف جيداً أن معظم نصف الكرة الجنوبي منطقة خالية من الأسلحة النووية، ونحن فخورون بأن نقول إن وسط آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية أنشأناها بموجب معاهدة سيميبالاتينسك، مع أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان، وهي الوحيدة في نصف الكرة الشمالي. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي والصين على إتمام عملية التصديق

على البروتوكول بشأن ضمانات الأمن السلبية. ونرجو أن يقوم كونغرس الولايات المتحدة بنفس الشيء في أقرب وقت ممكن، وحتى قبل الانتخابات الرئاسية في البلد. وتفرض علينا المكاسب المستمدة من منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى أن نحث جميع الأطراف المعنية بقوة على إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

وبناء على ما علمناه قبل بضع لحظات من المتكلم السابق، ممثل الولايات المتحدة، وما سمعنا في الأسبوع الماضي من وفد الاتحاد الروسي أثناء الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، نود أن نقر بالتخفيضات في الترسانات النووية التي تحققت في السنوات الـ ١٠ الماضية، وإن لم تكن بالقدر المرغوب من الآخرين. وبعبارة أخرى، فإن الدول الكبرى قد خطت خطوات واسعة في الحد من الترسانات النووية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من الضروري إبداء المزيد من الخطوات الملموسة والجريئة لتحقيق هدفنا النبيل المتمثل في بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن. وفي نفس الوقت، يجب أن نُظهر الحذر حتى لا نهدد الأمن والاستقرار الدوليين ونعرّضه بالتالي للتهديدات غير المتوقعة.

ولذلك فمن الضروري أن نعزف على وتر مشترك ونجد أرضية مشتركة بين مختلف المواقف. والملاحظ أننا حققنا في هذا الاتجاه معلماً هاماً في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عندما اعتمدت الجمعية العامة القرار ٥٧/٧٠ المتوازن، المعنون ”الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية“، وهي خطوة هامة نحو وضع اتفاقية بشأن خفض الأسلحة النووية. وسيؤدي هذا الصك بدوره إلى اتفاقية الحظر الشامل لها والقضاء عليها.

وننوّه بالأهمية الكبيرة للقرار ٣٢/٦٨ الذي يعلن ٢٦ أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، والذي احتفلنا به في الأسبوع الماضي. وبالمثل، نرى أن الجمعية العامة اتخذت القرار ٣٥/٦٤ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ – وهو القرار الذي عرضه بلدي ودعمته بلدان كثيرة أخرى – والذي يعلن يوم ٢٩ آب/أغسطس يوماً دولياً لمناهضة التجارب النووية.

ونقدّر عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، والذي يعقد دوراته في جنيف، ونأمل أن نرى الجهود المنسقة مع مؤتمر نزع السلاح. ويواصل بلدي مهمته رئيساً للدورة ٢٠١٥-٢٠١٧ للفريق العامل الأول بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية في إطار هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وفي فترة ما بين الدورتين، أجرينا مجموعة من المشاورات غير الرسمية لمواصلة بلورة نص الوثيقة الختامية للرئيس لعام ٢٠١٧. ومن المقرر عقد اجتماع ثالث من هذا النوع في الشهر المقبل.

ونحتفل هذا العام أيضاً بتنظيم دورتين لمنتدى النقاش النووي في مجال الأمن النووي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح والاتحاد الروسي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجري تنظيم دورة ثالثة لشهر كانون الأول/ديسمبر هذا. وكما يعلم أعضاء اللجنة، سنستضيف في العام القادم على أراضي كازاخستان أول بنك لليورانيوم المنخفض التخصيب تابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ونشكر الوكالة والدول الراعية على دعمهم. كما نشدد على أهمية حركة العواقب الإنسانية للأسلحة النووية التي بدأت في أوسلو، وانتقلت إلى نايارت وفيينا، والتي يتزايد الاعتراف بها.

ويساورنا قلق بالغ من أن بلدان المرفق ٢ الثمانية لم تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وبصفتنا الرئيس، بالاشتراك مع اليابان، للمؤتمر المعني بالمادة الرابعة عشرة، سنبذل قصارى جهدنا لضمان أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

وندين بشدة التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونعتبرها غير مقبولة على الإطلاق لأنها تشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إننا جزء من نظام الرصد الدولي ونعمل عن كثب مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وسط آسيا. وبمساعدة من النرويج وعدد من البلدان الأخرى، أنشأنا مركز كازاخستان الوطني للبيانات في ألماتي. وسنستضيف أيضاً وندعم مشروع ”إلغاء التجارب: مهمتنا“، وهي حملة إلكترونية للدعوة العالمية تدعو قادة العالم إلى حظر التجارب والأسلحة النووية. وأدعو أعضاء اللجنة إلى الانضمام إلى هذا المشروع على شبكة الإنترنت وإلى أن يضيفوا إليه أصواتهم.

وسنرأس مرة أخرى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية ونقدّم مشروع قرار للجمعية العامة هذا الشهر لنشدد على أهمية التطبيق العالمي لمدونة لاهاي.

وفي الختام، ودون الإفراط في وضع التركيز على المبادرات العديدة التي قدمها بلدي في ميدان نزع السلاح، أودّ أن أذكّر أعضاء اللجنة بمناشدتنا لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٤٥، السنة التي تحتفل فيها الأمم المتحدة بمئويتها. ولأن الأمن والتنمية مترابطان، فقد دعا الرئيس نزاربايف أيضاً إلى تخصيص نسبة واحد في المائة من ميزانيات الدول الأعضاء المرصودة للدفاع لصالح صندوق الأمم المتحدة الخاص المعني بأهداف التنمية المستدامة.

وأخيراً، عندما يأخذ بلدي مقعده في مجلس الأمن عام ٢٠١٧، سنسعى إلى عمل أكثر فعالية من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يريدون التكلم ممارسة لحق الرد. وفقاً للنظام الداخلي، تقتصر أول مداخلة على ١٠ دقائق والمداخلة الثانية على خمس دقائق.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): لقد أشار الممثل السامي لشؤون نزع السلاح إلى بلدي في بيانه. ولكم يؤسفنا، وهو على دراية تامة، بأن ما أشار إليه لم يرد في التقرير النهائي لآلية التحقيق المشتركة، بل هو تقرير، وهو التقرير الثالث (S/2016/738) فقط.

ونود أن نشير، في هذا الصدد، إلى أنه توجد لدينا ملاحظات كثيرة على التقرير الثالث لآلية التحقيق المشتركة. وسأذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، أن التقرير لم يورد أي دليل مادي أو تقرير طبي مصدق بشأن أي من الحوادث التي وردت في التقرير. وهذه بعض الثغرات في تقرير آلية التحقيق المشتركة. إضافة إلى ذلك، فقد تقدم بلدي بطلبات عدة إلى آلية التحقيق المشتركة للتحقيق في حوادث زاد عددها عن ١٧ حادثا استخدمت فيه الجماعات الإرهابية المسلحة الأسلحة الكيميائية ضد بلدي، لكن الآلية رفضت التحقيق في أي من تلك الحوادث، متذرعة بأن ولايتها لا تسمح بذلك.

من ناحية أخرى، أشار ممثل الاتحاد الأوروبي إلى بلدي، سورية، حول ذات الموضوع. وأود أن أُذكر هنا بأننا ندين أي استخدام لمواد كيميائية سامة كسلاح كيميائي وفي أي مكان في العالم. وفي الوقت نف،سه نستغرب ما ورد في بيان ممثل الاتحاد الأوروبي. فهم في الاتحاد يعلمون، وقبل غيرهم، أن دولا من الاتحاد ذاته زودت الجماعات الإرهابية المسلحة، وبالأخص داعش وجبهة النصرة والمجموعات الإرهابية الأخرى المنضوية تحتها، بالمواد الكيميائية السامة لكي تستخدمها في سورية، علاوة على تزويد تلك المجموعات بكافة أنواع الأسلحة. والاتحاد يعلم بانخراط مباشر لحكومات

دول أعضاء فيه ودول تسعى للانضمام إلى الاتحاد في نقل الأسلحة والذخائر والتكنولوجيا، علاوة على تسهيل مرور الإرهابيين من أوروبا وأماكن أخرى إلى سورية، إضافة إلى تزويدهم بالمواد الكيميائية.

علاوة على ذلك، فإن العديد من مطارات دول الاتحاد الأوروبي تُستخدم في نقل الأسلحة والذخائر بشكل مباشر إلى دول مجاورة لسورية بهدف نقلها مباشرة إلى داعش وجبهة النصرة. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على انخراط دول من الاتحاد الأوروبي، وبعلمها، في التعامل والتعاون مع التنظيمات الإرهابية بشكل مباشر وعلى كافة الأصعدة، في الأسلحة التقليدية، إضافة إلى المواد الكيميائية.

السيد أوليانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سأتكلم بإيجاز شديد. أود أن أبلغ زملائي بأن رئيس روسيا، فلاديمير بوتين، وقع على مرسوم صباح اليوم بتوقيت موسكو، يعلق فيه العمل بالاتفاق المبرم بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بشأن التخلص من البلوتونيوم الذي لم تعد له حاجة للأغراض الدفاعية. وقد اتُخذ ذلك القرار بسبب الخطوات غير الودية التي اتخذتها الولايات المتحدة إزاء بلدنا.

وبتعلق قرار رئيس الاتحاد الروسي بالاتفاقات الثنائية بين البلدين فحسب وليس له أي صلة بجدول الأعمال الدولي لنزع السلاح. ومع ذلك، وتفاديا لأي تفسير غير موثوق أو تخمين مباشر بشأن هذه المسألة، فإننا نود أن نشرحها. للأسف، لقد استنفدنا الزمن المسموح لنا به في هذه الجلسة، ولذا فإننا سنضع نص بياننا الكامل على الموقع الشبكي للجنة الأولى. وسيكون النص متاحا أيضا على الطاولة في هذه القاعة.

والنقطة الوحيدة التي أود أن أثيرها في الختام هي أن أقتبس ما قاله وزير خارجية روسيا، سيرجي لافروف، قبل بضعة أيام. فقد قال:

”إن الخطوة الضرورية التي اتخذتها روسيا لا تهدف إلى زيادة تفاقم الحالة مع الولايات المتحدة الأمريكية. إننا نريد أن تفهم واشنطن مجددا أن فرضها جزاءات علينا في مجالات لا تؤثر على الولايات المتحدة، من جهة، وسعيها إلى التعاون الانتقائي في مجالات أخرى حسبما يناسبهم، لن يجدي“.

وأكرر أن النص الكامل لبياني سيوضع على الموقع الشبكي وكذلك سيكون متاحا على الطاولة في الجزء الخلفي من القاعة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة ولكن أحتاج أن أرد على البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي لتوه.

إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالتعاون بموجب اتفاق إدارة البلوتونيوم والتخلص منه. ونحن نأسف لقرار روسيا بوقف العمل بذلك الاتفاق بشكل انفرادي. وتعتقد الولايات المتحدة أن الاتفاق في مصلحة كل من الولايات المتحدة وروسيا على حد سواء. ونعتقد أن التعاون في تأمين المواد النووية ومكافحة الإرهاب النووي يصب في مصلحة جميع الدول، بما في ذلك روسيا.

وهذه آخر خطوة في سلسلة من الخطوات التي اتخذتها روسيا لإنهاء التعاون القائم منذ أمد بعيد بشأن الأمن النووي ونزع السلاح، بما في ذلك قرارها بعدم المشاركة في مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦، وعدم رغبتها في مواصلة التخفيضات المتعلقة بتحديد الأسلحة الاستراتيجية. إنه لأمر مخادع من روسيا أن تشير إلى تهديد الولايات المتحدة للاستقرار الاستراتيجي على أنه السبب وراء ذلك القرار. إن الولايات المتحدة تسعى إلى إجراء حوار بناء مع روسيا بشأن المسائل الاستراتيجية، غير أن روسيا تواصل الانخراط في

أنشطة مزعزعة للاستقرار وفي وقف التعاون بموجب اتفاقات قائمة تعزز الأمن الدولي، مثل الاتفاق المشار إليه.

إن الولايات المتحدة لم تنتهك اتفاق إدارة البلوتونيوم والتخلص منه، وأي إيحاء بخلاف ذلك تعوزه الدقة ببساطة. فالاتفاق يتيح لكلا الجانبين إجراء مشاورات بشأن طرق بديلة للتخلص من البلوتونيوم. ويؤسفنا أن روسيا رفضت عروضا من الولايات المتحدة لإجراء مشاورات بشأن المسألة. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق.

السيد أوليانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): كنت أريد توفير الوقت، وذلك هو السبب في أنني لم أقرأ بياني بالكامل. وأود الآن أن أفعل ذلك، لأن زميلي الأمريكي قد شوه الحقائق بشكل فظيع – ليس تقييم الحقائق فحسب، بل الحقائق ذاتها.

ويتمثل الوضع الآن في وجود سببين يفسران اتخاذ رئيس بلدنا لذلك القرار المذكور. ويعزى السبب الرئيسي إلى سياسات الولايات المتحدة غير الودية كما تبدو بفرض جزاءات اقتصادية وسياسية علينا، إلى آخره. غير أن هناك سببا ثانيا أيضا، ألا وهو العجز الواضح وانعدام الإرادة اللازمة من جانب الولايات المتحدة للامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاق المبرم في حينه.

فقد اتفقنا مع الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ على أن يتم التخلص من فائض البلوتونيوم عن طريق إشعاعه في المفاعلات النووية. واختير ذلك النهج لضمان التخلص من تلك المواد بطريقة لا رجعة فيها. وبالفعل اتخذ بلدي جميع التدابير المطلوبة بموجب الاتفاق. وتم بناء المفاعل وهو يعمل بكامل طاقته الإنتاجية لحرق الفائض من البلوتونيوم، في حين اكتمل أيضا بناء مرفق موكس لإنتاج الوقود. ومع ذلك، لم تف الولايات المتحدة بالتزاماتها، وبالتالي لم يكتمل سوى بناء ثلثي مرفق وقود خليط الأكسيدين بموقع نهر سافانا. والآن، يبدو أن تمويل إكمال هذا النموذج قد توقف. نتيجة لذلك، واستنادا إلى تقييمات الخبراء في الولايات المتحدة، ستحتاج الولايات المتحدة إلى ما يتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ عاما إضافيا للبدء في تنفيذ الاتفاق – وأكرر ٢٠ إلى ٣٠ عاما – في حين يفترض أن تبدأ واشنطن تنفيذ هذه العملية في عام ٢٠١٨.

وفي ظل هذه الظروف، قررت الولايات المتحدةبدون أن تتشاور معنا وعلى نحو يتعارض مع الاتفاق تغير بصورة انفرادية طريقة التخلص من البلوتونيوم، وذلك بملئه بمادة عازلة ووضعه في آبار مالحة. غير أن طريقة التخلص هذه لا ضمان فيها لعدم الرجعة، ولطالما رفضها الطرفان لعدة سنوات مضت. ولن نوافق من جانبنا على هذا النهج لأنه – وأكرر – لا يضمن عملية تخلص لا رجعة فيها من تلك المواد.

ولم تجر أي اتصالات عبر القنوات الرسمية من جانب الولايات المتحدة فيما يتعلق برغبتها في التشاور معنا. ولم نعلم بأمر هذا التغيير الانفرادي للاتفاق المبرم إلا من خلال وسائط الإعلام. ولن توافق روسيا على أي امتثال انفرادي لذلك الاتفاق، ولن تمتثل له بصورة أحادية أيضا. وعليه، قررنا تعليق الاتفاق. وما دمنا لم ننسحب من الاتفاق وإنما علقنا إجراءات تنفيذه فحسب، فسيكون بوسعنا العودة إلى مواصلة تنفيذه في حال تصحيح الولايات موقفها من نهج التخلص الذي اتخذته مع ضمان البدء في تنفيذه بحلول عام ٢٠١٨ وليس عام ٢٠٥٠.

وأود أن أضيف القول إلى زملائي خاصة، ولكي يفهم الجميع بوضوح تام أن روسيا بدأت منذ ربع قرن العمل بوقف اختياري لإنتاج البلوتونيوم لأغراض إنتاج الأسلحة، وأن هذا الوقف ما زال ساريا. وعلاوة على ذلك، يشدد القرار الذي اتخذه رئيس بلدنا اليوم بصفة خاصة على ضمان

عدم استخدام الفائض من البلوتونيوم في الاتحاد الروسي في أي أغراض ذات صلة بإنتاج الأسلحة. والكرة الآن في الملعب الأمريكي، ويتعين على الولايات المتحدة الأمريكية الاستعداد لتنفيذ الاتفاق بصيغته المبرمة مع تفادي اتخاذ المزيد من الإجراءات الانفرادية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سأتكلم بإيجاز شديد عن هذا الأمر لأنني لا أريد أن أضيع وقت الجميع هنا بالخوض في تفاصيل مختلف الاتهامات المثارة هنا. وأود أن أكتفي بالقول مرة أخرى أن روسيا قد رفضت عروضا للتشاور في هذه المسألة، وإذا كانت جادة حقا في هذه المسألة فهي تعلم جيدا أين يمكنها الإعراب عن شواغلها. ويبدو لي هذا البيان أشبه بالنشاط الدعائي باسم الاتحاد الروسي. وأناشد زملائي الروس مرة أخرى توجيه ما يودون الإعراب عنه مباشرة إلى وفد الولايات المتحدة إن كانت لديهم شواغل جدية متعلقة بنهج تنفيذ الولايات المتحدة للاتفاق.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.